الحرية
اسبوعية
سياسية
عربية

في هذا العدد :

بيروت - الاثنين ١٩/١١/١٩٧٣ - العدد ٦٤٦ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل.

«الحرية» تكشف تفاصيل المشروع الأميركي «للسلام» الذي طرحه كيسنجر على السادات



الحل الأميركي يحفظ لاسرائيل أجزاء كبيرة من الأراضي المحتلة ويرفض الاعتراف بحقوق شعب فلسطين الوطنية



اتجاه مصري للتسليم بالشروط الأميركية

يصل الى حد الاعلان عن الاستعداد للسير بانفراد نحو التسوية !

دلالات خطيرة للاتفاق المصري - الأميركي - الاسرائيلي !

- الانزلاق نحو تسوية جزئية ومنفردة .
- تزايد النفوذ الامبريالي الاميركي في مصر كوسيلة ضغط على اسرائيل !

اتفاق البنود الستة بين مصر واسرائيل وامبركا الذي تم برعاية كيسنجر وزير الخارجية الاميركي ، يحمل دلالات خطيرة في مجرى تطور الاحداث الذي بدأ بعد قرار وقف اطلاق النار .. كانت الحجة المصرية الرسمية للقبول بقرار وقف اطلاق النار هي ان مصر وجدت نفسها تقاتل اميركا التي تدخلت فعليا في الحرب ، وهذا لم يكن في حساب السادات ولا ضمن توقعاته وبما ان القيادة السياسية المصرية لا تريد « شرف مقاتلة اميركا » كما حدث في فيتنام ! ، ولا هي — اصلا — تعتبر اميركا عدوة لها أو حتى قوة امبريالية ، انما تريد ، بالعكس ، توثيق العلاقات معها اقتصاديا وسياسيا وهو امر كانت تعرقله مسألة تأييدها ودعمها لاسرائيل اثناء الحرب ، وما دامت الحرب قد توقفت ، فقد بدأ نهج الانفتاح تجاه الولايات المتحدة الاميركية يطبق بحذافيره منذ ان ذهب اسماعيل فهمي بسرعة الى واشنطن .

فالرهان — هذه المرة — واضح وهو اعتبار اميركا وسيطا بين مصر واسرائيل ، وتقديم مختلف التنازلات السياسية لها كي تقوم بدورها الجديد . وهكذا تمت تبرئة السياسة الاميركية المتواطئة مع اسرائيل بسرعة ، فحصلت اميركا من السادات على « شهادة حسن سلوك » بالوصف الذي اطلقه عليها بان موقفها بناء ، في الوقت الذي كانت القوى الرجعية العربية نفسها تتحرج من تبرئة السياسة الاميركية وتحاول أن تظهر بمظهر المتشدد والمنتقد تجاهها .

(لقد اظهر الملك فيصل راعي التقارب المصري — الاميركي نفسه بمظهر المتشدد تجاه السياسة الاميركية ، اثناء مقابلته مع كيسنجر فهو يريد عودة القدس ، ولن يعيد ضخ النفط قبل ذلك !..

ومن الواضح ان السعودية التي تشدها الى المصالح الاميركية في المنطقة أواصر « القربى والدم » تحاول أن تشعر الساسة الاميركين بقدرتها على الضغط وعلى دورها الكبير في السياسة العربية حتى تعترف بهذا الدور لها بعد ان تجاهلته لمصلحة الدور الايراني الكبير . فالسعودية اتخذت مواقفها الاخيرة تجاه الاميركيين بهدف التأكيد لهم أنها قادرة على لعب دورها في المنطقة العربية ، وان لها مختلف اشكال النفوذ على عدد من الدول العربية ، وان على الاميركيين ان يعترفوا من اجل مصالحهم بهذا الدور السعودي بديلا عن الدور الذي اعطي لايران .. وقد وجد السادات في هذا « التناقض الثانوي » بين الامبريالية الاميركية والرجعية السعودية فرصته لمد جسر التحالف ولتوثيق الحلف المصري — السعودي ، من اجل المزيد من التقارب الاميركي — المصري الذي تسعى له البورجوازية المصرية خاصة على الصعيد الاقتصادي لتخرج من ازمتها) .

وهكذا كانت تبرئة السياسة الاميركية بعد وقف اطلاق النار مباشرة بمثابة تأكيد على مدى استعداد القيادة السياسية المصرية للتنازل والارتماء في احضان السياسة الاميركية ودائرة نفوذها ومصالحها في المنطقة .

وقد توالت الاجراءات الرمزية والفعلية التي توحي بهذا الاستعداد ، فعين اسماعيل فهمي وزيرا للخارجية وهو يزور الولايات المتحدة ، وهذا اجراء لا يتخذ عادة الا لاسباب سياسية .. وكان اسماعيل فهمي من المجموعة المعروفة بعدائها للاتحاد السوفياتي مع صديقه تحسين بشير الذي ظهر ايضا بسرعه وعين مستشارا للسادات .

وهذه العودة السريعة لتلك المجموعة من كبار الموظفين « المتأمركين » في وزارة الخارجية المصرية ، تشير الى اي مدى تريد القيادة السياسية تطمين الاميركيين وارضائهم من خلال اصدقائهم وتلاميذ مدرستهم في النظام المصري .

وتوجت كل هذه الاجراءات باعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة اثناء زيارة كيسنجر !

وعودة العلاقات الدبلوماسية أكثر من اجراء عادي ، انها تدل الى اي مدى تراهن القيادة السياسية المصرية على توثيق العلاقة مع الاميركيين ، تلك العلاقة التي ظلت مقطوعة أكثر من ست سنوات .. اي منذ حرب حزيران ١٩٦٧ ..!

ان اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة تعني فتح الباب على مصراعيه أمام السياسة الاميركية في المنطقة بعد ان كانت الرجعيات العربية نفسها تتحرج من هذه العلاقات في ظل الدعم الاميركي لاسرائيل .

وبعد هذه الخطوة كانت ثمار زيارة كيسنجر ومباحثاته مع السادات تتساقط على أرض التنازلات وعلى طريق « السلام الاميركي » وخطة كيسنجر .

لقد قدم السادات للاميركيين « التنازل الاول » أو على الاصح مفتاح التنازلات ، وهو اعتبارهم الطرف الدولي القادر على حل الازمة والذي يملك مفتاح السلاح بين يديه . وقد تجاهل السادات حتى العلاقات مع الاتحاد السوفياتي الذي قدم كل أشكال المساعدة والدعم السياسي والمادي .. وهذا يعني تقوية الموقف الاميركي وتعزيز صيغه السلام الاميركي للتسويه على حساب مشروع السلام نفسه الذي قدمه السادات في خطابه والذي يتضمن انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة ويشير الى « حقوق شعب فلسطين الوطنية » ..

ان الاعتماد على الولايات المتحدة الاميركية واعتبارها وسيطا بين مصر واسرائيل (وهذه هي الدلالة الاولى لاتفاق البنود الستة برعاية واشراف أميركا) يعني القبول المتدرج بالصيغة الاميركية وبالسلام الأميركي .

وهذا هو المصير الطبيعي للاتجاهات السلمية ، فهي تنطلق من التشديد على « الحقوق كاملة » ثم تبدأ بالتنازل تلو التنازل ، لتقبل كل مرة ما كانت ترفضه في السابق ..

ولعل اخطر ما يحمله هذا القبول من دلالات يتضح عند معرفة حقائق السياسة الاميركية وخطة « السلام الاميركي » ، (التي يتحدث عنها المسؤولون الاميركيون انفسهم) :

١ — التأكيد على الموقف الثابت والمستمر في دعم اسرائيل القوية في المنطقة .. (بالرغم من التقارب الاميركي — المصري — لم تزل شحنات الاسلحة الاميركية تتدفق على اسرائيل) .

٢ — تثبيت وقف اطلاق النار وحل بعض المسائل التفصيلية والجانبية والاسراع بحل قضية الاسرى . وهذا ما تريده اسرائيل فعلا .

٣ — « مؤتمر سلام » يكون محوره الاتفاق المصري — الاسرائيلي الثنائي .

٤ — التأكيد على « دور الاردن الاساسي » في مفاوضات السلام .

هذه هي معالم « السلام الاميركي » وهي تتفق مع جوهر الموقف الاسرائيلي ولا تختلف عنه الا بالتفاصيل .

فاسرائيل كانت ، قبل حرب تشرين ، تبدي « مرونة محدودة » تجاه انسحاب جزئي من سيناء وتسوية مصرية — اسرائيلية منفردة . وكان تصلبها يتمركز حول قضية الانسحاب من الضفة الغربية وغزة ، ومن الجولان .

ان « السلام الاميركي » يتجه الى تأمين مصالح اسرائيل الاساسية وتقديم فرصة المناورة الكاملة لها من خلال توثيق العلاقات المصرية — الاميركية .

ان القبول بالوساطة الاميركية ، وما اسفر عنه من اتفاق ، يعني الانزلاق التدريجي نحو تسوية جزئية ومنفردة مع اسرائيل .

ولعل اخطر ما « يخفيه » هذا القبول بدور الوساطة الاميركية ، وبالاتفاق تحت اشرافها هو الثمن الذي يدفع مقابل المراهنة على ضغط اميركي على اسرائيل للانسحاب من الاراضي المحتلة . والثمن هو تأمين المصالح الاميركية في المنطقة ، وافساح المجال للنفوذ الامبريالي الاميركي داخل مصر على كل صعيد سياسي واقتصادي .. انه اتجاه البورجوازية المصرية قبل حرب تشرين الذي وضع حدودا سياسية للحرب ، وهي أن تكون حربا محدودة تعقبها تسوية ومراهنة على تحييد الموقف الاميركي ، واعادة الاعتبار لاميركا .. اي ان « الثمن الباهظ » الذي يجري تقديمه لقاء الوساطة الاميركية هو تحويل مصر الى قاعدة واسعة اقتصادية وسياسية للمصالح الاميركية وللنفوذ الاميركي ، وتقديم مختلف التنازلات لاميركا في سبيل ان تضغط أميركا على اسرائيل وتشرف على تحقيق تسوية معها .. تسوية لن تكون في افضل الاحوال الا لصالح اميركا واسرائيل .. تسوية « السلام الاميركي » ..

من هنا قولنا ان الاتفاق المصري — الاميركي — الاسرائيلي الاخير يحمل دلالات خطيرة يمكن ايجازها بالنقاط التالية :

١ — الانزلاق نحو تسوية جزئية منفردة مصرية — اسرائيلية تؤدي في احسن الاحوال الى فتح قناة السويس والى انسحاب اسرائيل من جزء من سيناء مع احتفاظها بحرية المرور وبحل مشكلة شرم الشيخ لصالحها .

٢ — ضمان المصالح الاميركية والنفوذ الامبريالي في المنطقة العربية من خلال تبرئة السياسة الاميركية وفتح الباب لها على مصراعيه .

٣ — نفوذ امبريالي اميركي متزايد داخل مصر « كوسيلة لتحقيق التسوية » !

٤ — اعطاء فرصة لاسرائيل لعزل مصر عن « قضية الشعب الفلسطيني » ، وتجزئة الصراع العربي — الاسرائيلي ، بحيث تستمر في مخططها الصهيوني على حساب حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية .

معركة المحامين المتدرجين وطلاب الحقوق مع نقابة المحامين واجراءاتها التصفوية

التقى الطلاب والمحامون المتدرجون ، خلال الاسبوع الماضي، في عملية مواجهةالاجراءات الهادفة لتحصين الاحتكار في مهنة المحاماة ، محافظة على مصالح قلة تمثل كبار المحامين تسيطر بصورة شبه كاملة على سوق الدعاوى والوكالات .

والجديد الذي ينطوي عليه الصراع الحالي هو دخول المحامين المتدرجين طرفا في المواجهة الى جانب الحركة الطلابية ولو بشأن اجراءات مختلفة .

فبينما كان الطلاب ، بناء على دعوة من اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية ، يتظاهرون أمام المجلس النيابي من اجل احباط محاولة دمج مواد سنتي الكفاءة بمواد سنوات دراسة اجازة الحقوق ،مطالبين بالغائها ومهددين بتحركات واسعة في حال عدم تلبية مطالبهم ، مظهرين لنقابة المحامين مرة اخرى ، الصعوبات البالغة التي تنطوي عليها محاولة تقنين عدد المنتسبين للنقابة أو حملة اجازة الحقوق حتى بواسطة اجراءات ترافق فترة الدراسة أو تليها مباشرة ، في هذا الوقت بالذات ، كانت الاجتماعات والخطوات التي نفذها المحامون المتدرجون تعكس الرفض العام ، الشامل الذي قوبل به قرار مجلس نقابة المحامين في بيروت والقاضي باجراء « مباراة تدرج » يخضع لها جميع المتدرجين بدون استثناء ، وتفرض على المتخلف منهم عقوبات تصل الى حد شطب اسمه من جدول المحامين المتدرجين مرورا بتأخير تدرجه أو توقيفه .

والاكيد ان اللقاء بين الطلاب والمحامين المتدرجين يتجاوز حدود الاكتفاء بتحركين في وقت واحد ضد خصم واحد . فبين الاجرائين، سنتي الكفاءة ومباراة التدرج ، صلة وثيقة . فهما حلقتان في سلسلة اجراءات تهدف الى تحصين مواقع المحتكرين وعدم تهديد سيطرتهم على سوق الدعاوى والوكالات .

نضالات الحركة الطلابية تنقل الصراع الى داخل نقابة المحامين

استطاعت الحركة الطلابية بنضالاتها على امتداد السنوات الماضية ، ان تحبط المحاولات التي لجأت اليها نقابة المحامين لاجل تقنين عدد المنتسبين للنقابة منذ سنوات الدراسة . فمن الوقوف في وجه محاولة فرض امتحان باللغة الاجنبية للمنتسبين الى كليات ومعاهد الحقوق واحباطها الى الغاء سنتي الكفاءة زمنيا ، الى المطالبة بتخفيض رسم الانتساب الى النقابة والغاء الكفاءة موادا .. الخ .

هذا الصمود للحركة الطلابية ضيق الرقعة التي تستطيع النقابة التحرك عليها لاجل فرض اجراءات تصفوية . وتحولت نقطة قوتها بكونها تتمتع بنفوذ كبير في الدولة بكافة مؤسساتها وخاصة مجلس النواب ، الى نقطة ضعف لان الحركة الطلابية استطاعت ان تفرض على قوى النقابة في الدولة تنازلات هامة .

وكانت النتيجة ان النقابة بدأت تفكر في نقل المواجهة الى ميدان اخر تملك امكانيات التحكم به ومراقبته ويمكنها من خلاله فرض سيطرتها بصورة مباشرة ، هذا الميدان ليس سوى فترة التدرج . لكن الحركة الطلابية التي استطاعت ان تحبط معظم محاولات النقابة لفرض تدابيرها ، قد مدت جسم المحامين كذلك بقوى تملك الامكانية ولو بحدود على الوقوف في وجه اجراءات النقابة من داخلها .

وهكذا كانت الخطوة التي تمثلت بمباراة التدرج صورة اخرى لمسألة « الكفاءة » . وبالرغم من ان مجلس نقابة المحامين كان حريصا على اخفاء الهدف الفعلي من هذه المباراة مستقبلا وهو ابعاد أكبر عدد من المحامين المتدرجين الا ان الحجج التي رافقت هذه الخطوة وبررتها كانت من الهشاشة بحيث انها لم تترك اي مجال للشك في الهدف الفعلي لها حتى لدى أكثر المتدرجين تخلفا .

ولم تكن ردة الفعل الرافضة التي قوبلت بها المباراة من جانب المحامين المتدرجين ، الا تعبيرا عما تعانيه هذه الفئة من مشكلات وما تتعرض له من عراقيل بهدف ابعادها او جعلها عبرة للذين يفكرون في ممارسة المحاماة من الطلاب .

وتأتي المباراة، لتتوج سلسلة من الاجراءات والاوضاع يخضع لها المحامون المتدرجون وتتمثل بما يلي :

١ — ارتفاع رسم الانتساب للنقابة أو الجزء الاول منه الذي يدفع عند الانتساب مباشرة .

٢ — فرض غرفة لكل متدرج في المكتب الذي يتابع تدرجه فيه . وقد اصاب هذا التدبير عصفورين بحجر واحد. فهو قد حد من امكانية استيعاب اعداد كبيرة من المتدرجين بحيث ان الكثير ممن يرغبون في الانتساب يعانون مصاعب كبيرة في ايجاد مكتب يؤمن لهم فيه غرفة مستقلة . واظهر النقابة بمظهر الحريص على مصالح المتدرجين .

٣ — الاعباء المادية التي يتحملها المتدرجون نتيجة للاحتكار الكامل المسيطر على سوق الدعاوى والوكالات . هذا الاحتكار يحد من امكانية استقلال المتدرج عند نهاية فترة تدرجه في مكتب خاص واضطراره لمتابعة العمل في المكتب الذي كان يتابع تدرجه فيه . وهكذا نجد الكثيرين من المحامين الذين انهوا فترة تدرجهم يتابعون عملهم في مكاتب المحامين الذين تدرجوا لديهم بمثابة موظفين .

وهكذا تأتي اجراء « المباراة » والذي تميز بشموله جميع المحامين ليزيد من الاعباء التي يعانونها وليشكل سلاحا بنتائجه ، تستعمله النقابة لابعاد هؤلاء أو لتأخير تدرجهم . وقد أتى كذلك ليكشف الاوضاع التي يعيشها المتدرجون وليشكل مدخلا مناسبا لطرح مشكلتهم من اساسها .

ولقد واجه المتدرجون « المباراة » بموقف عفوي رافض لها . واعتبروا خطوتهم هذه الاولى نحو طرح كل مشكلتهم . وقد نفذوا خطوات هامة لكونها الاولى من نوعها : فمن الاجتماع العام ، الى لجنة المتابعة التي شكلت ، الى العريضة الخ .. لكن قدرتهم على التصدي لكل المشكلة ، تبقى محدودة ، وان تمكنوا هنا من تحقيق بعض الخطوات ، ذلك ان النقابة تملك سلاحا لم تتمكن من استعماله بصورة كاملة نتيجة افتضاح موقفها من خلال المباراة، وهذا السلاح يتمثل بالضغط على المتدرجين عن طريق ارتباطهم بالمحامين العاملين في المكتب . وقد حاولت خلال المعركة الراهنة استعماله .

ان هذا الواقع يعطي للحركة الطلابية ولتدخلها وحملها مطالب المتدرجين وخاصة طلاب الحقوق اهمية خاصة .

الا انه يبقى ان الصراع الحالي ما هو الا خطوة تمهيدية تشير الى انتقال الصراع الى داخل صفوف المحامين طرفاه المواجهان : المحامون المتدرجون والنقابة التي تمثل مصالح المحتكرين من المحامين . ويمكن ان يستقطب المتدرجون في تحركاتهم قسما مهما من المحامين العاملين نتيجة لكون هؤلاء المحامين يعيشون اوضاعا مشابهة لتلك التي يعيشها المحامون المتدرجون .

خلال حرب تشرين : الجبهة الديموقراطية في قطاع غزة دعت للامتناع عن العمل في منشآت العدو والاستعداد للعصيان العام

وزع مساء يوم ١١ — ١٠ — ١٩٧٣ في قطاع غزة بيان صادر عن منظمة الجبهة الديمقراطية يدعو للمساهمة المباشرة لاوسع جماهير الشعب في دعم الحرب الوطنية الناشبة . وقد شمل توزيع البيان مدينة غزة وخان يونس ومجموع المخيمات القائمة في القطاع في وقت واحد .

وهذا هو نصه كما وصلنا اخيرا من غزة :

« يا شعبنا المكافح

ان الواجب يدعونا الان الى دعم ومساندة القتال الدائر على كل الجبهات العربية والذي تخوضه القوات العربية الباسلة وقوات الثورة الفلسطينية العظيمة . لنوجه بنادقنا نحو صدر العدو وجنوده وتحركات قواته . لنضرب منشأته العسكرية والاقتصادية اينما وجدت . لنشل اقتصاده ونعلن الاضراب الشامل عن العمل في منشأته ومصانعه . لنحاربه اينما وجد ، ونقطع عليه خطوط تموينه واتصاله مع جبهته الامامية .

ان الدور العظيم امام شعبنا في هذه الايام سيجعل ساعة الخلاص من احتلال العدو اقرب ، لنشدد ضرباتنا حتى ننتزع حريتنا وحقنا في تقرير مصيرنا . »

هذا وكانت قيادة منظمة الجبهة الديمقراطية في قطاع غزة قد اعلنت عن القيام بعمليتين عسكريتين ضد قوات العدو ومنشآته مساء يوم ٧ — ١٠ — ١٩٧٣ ويوم ٨ — ١٠ — ١٩٧٣ . وقد استهدفت هاتان العمليتان مجمع للتيار الكهربائي في منطقة ميشون التي تبعد عن تل ابيب مسافة ١٢ كلم ، حيث تم اشعال النار وتفجير عدة نقاط في هذا المجمع ، مما ادى الى نشوب حريق استمر لمدة ٨ساعات وباتت المستعمرات القريبة في ظلام دامس كما دب الارتباك في صفوف قوات العدو التي كانت تتجمع ساعتها للتحرك نحو مواقع القتال على الجبهة المصرية .

ومساء يوم ٨ — ١٠ — ١٩٧٣ تم تفجير عدد من العبوات الحارقة في مصنع لتشميع الفواكه في « رامات الياهو » شمال غزة، مما ادى الى شبوب النيران التي اتت على كل موجودات المصنع ومعداته .

اضراب لعمال وموظفي مستشفى الارسالية الامريكية في البحرين

قام عمال وموظفو مستشفى الارسالية الامريكية في البحرين باضراب في نهاية شهر اكتوبر بعد ان فشلت كل جهودهم في تحقيق مطالبهم . وقد تركزت مطاليب العمال العادلة:

١ — تحسين مستوى اجور جميع العاملين في المستشفى حيث أن الرواتب منخفضة الى حد كبير والاسعار في ارتفاع متزايد . وقد طلب العمال زيادة قدرها ١٠ بالمئة .

٢ — توفير المواصلات للعمال والمستخدمين.

٣ — صرف ملابس من قبل المستشفى حيث ان عمال المستشفى مجبرون على ارتداء ملابس خاصة وتفرض عليهم ادارة المستشفى شراء هذه الملابس من رواتبهم القليلة .

٤ — احتساب اجر الساعات الاضافية .

وكان العمال قد قدموا مذكرة من مدة الى مدير المستشفى لكن المسؤولين الامريكان ردوا بوقاحة وصلف على هذه المذكرة وزادوا من اضطهادهم للعمال والمستخدمين . ويأتي هذا الاضراب كرد على عدم استجابة المسؤولين في المستشفى على المطاليب العادلة للعمال والمستخدمين .. وتعبيرا من العمال على الاستياء الشديد الذي يسود البحرين من موجة الغلاء التي تفتك بالمواطن .

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت-لبنان

تفاصيل المشروع الاميركي الذي طرحه كيسنجر على السادات

الحل الاميركي يحفظ لاسرائيل اجزاء كبيرة من الاراضي المحتلة ويرفض الاعتراف بحقوق شعب فلسطين الوطنية .

اتجاه مصري للتسليم بالشروط الاميركية يصل الى حد الاعلان عن الاستعداد للسير بانفراد نحو التسوية!

في الاسبوع الماضي ، رددت الاوساط المصرية اكثر من مرة ،بانها ترفض الوصول الى « تنفيذ اتفاق النقاط الست » بدون انسحاب اسرائيلي الى خطوط ٢٢ تشرين الاول. وبعد الاجتماعات المتكررة بين ضباط مصريين واسرائيليين باشراف قائد قوات الطوارئ الدولية، عادت مصر للموافقة على تنفيذ الاتفاق دون اشتراط العودة الى هذه الخطوط واكتفت بوضع طريق السويس تحت اشراف القوات الدولية على ان يتحقق الاسرائيليون من طبيعة المواد المرسلة على هذا الطريق عند نهايته : وعلى الاثر تم الاتفاق على البدء في تبادل الاسرى بين مصر واسرائيل .

ان هذه الاحداث ، تقدم نموذجا على النهج الذي تسير عليه القيادة المصرية ، والذي يقود في نهاية الامر الى التضحية الكاملة بالمكاسب الوطنية التي حققتها حرب تشرين الوطنية ، والتسليم بكامل الشروط الاميركية التي كانت قد طرحت قبل قيام هذه الحرب اصلا .

لقد بدأت القيادة المصرية منذ انتهاء الحرب ، تسير بشكل منفرد ، على طريق مزيد من التفاهم وتقديم التنازلات لصالح اميركا ، والرضوخ المتتابع امام كل تصلب اسرائيلي بشأن اية قضية عسكرية او سياسية عالقة .

ومنذ الحرب شهدت السياسة المصرية عددا من التراجعات ابرزها:

— الانتقال من اتهام اميركا على اساس كونها طرفا مباشرا في الصراع الدائر ، وخاصة من خلال ارسال الاسلحة والمتطوعين والدعم المطلق لاسرائيل، الى تثمين الموقف الاميركي واعتباره موقفا « بناء » ، والعمل على توثيق الصلات مع الولايات المتحدة رغم ان هذا « سيزعج الاخرين » على حد تعبير وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي. وقد وصل الامر الى حد اعادة العلاقات الدبلوماسية فورا ، وعقد اتفاق سياسي بشكل منفرد مع كيسنجر بمعزل عن الاطراف العربية الوطنية الاخرى .

الشروط الاميركية

وتؤكد المعلومات التي وصلت « الحرية » من اطراف عديدة ، بأن الشروط الاميركية للوصول الى حل في المنطقة تركز على ما يلي :

● حل منفرد بين مصر واسرائيل يقوم على انسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود الممرات داخل سيناء والاكتفاء بوجود عسكري رمزي في الضفة الشرقية للقناة مع وضع بقية سيناء فيما بعد تحت اشراف القوات الدولية وتحويلها لمنطقة منزوعة السلاح . كما يتم وضع شرم الشيخ تحت اشراف دولي ، ويخضع قطاع غزة لوصاية دولية .

● حل منفرد تجريه اسرائيل مع كل من سوريا والاردن ، يضمن بالنسبة لاسرائيل الاحتفاظ بسفوح هضبة الجولان « كمنطقة امن » لها ويحفظ مستوطناتها فيها ، كما يكفل حل مسألة الضفة الغربية ثنائيا مع الاردن بعد اقتطاع القدس واجزاء اخرى .

● عقد مؤتمر السلام في الشهر القادم بحيث يضم مصر وسوريا، كما يضم الاردن بصفته مسؤولا عن مستقبل الضفة الغربية . وهذا يعني بالنسبة لاميركا حماية النظام الاردني وتأكيد كونه الممثل والمقرر لمصير الشعب الفلسطيني . واستمرار مصادرة حقوق شعب فلسطين على يد هذا النظام .

وقد تم طرح هذه الشروط الاميركية على القيادة المصرية ، واشار المبعوثون الاميركيون اكثر من مرة علنا الى مضمون هذه الشروط. ان التسليم بهذا الحل الاميركي يعني التضحية باجزاء كبيرة من الارض العربية لصالح اسرائيل ، والتضحية بمصالح الشعب الفلسطيني لصالح النظام الاردني الذي مثل احد الركائز الاساسية للامبريالية في المنطقة . لقد كانت اميركا تعمل دوما من اجل فرض حلول ثنائية منفردة . وتنازلات واسعة عربية تكفل لها ولاسرائيل اضعاف التضامن العربي الوطني ، واستفراد كل بلد عربي على حدة من اجل املاء هذه الشروط عليه . وافساح المجال امام النظام الاردني ليكون اداة تصفية القضية الفلسطينية.

الانفراد !

— انفراد القيادة المصرية في الخطوات السياسية التي قامت بها . وصلت الى حد اعلان بعض المسؤولين المصريين عن استعدادهم للسير بها منفردين حتى النهايه . ان مثل هذا الانفراد القائم على اعطاء تنازلات اوسع سياسية وعسكرية لصالح اسرائيل واميركا يضر الى ابعد الحدود بمصالح البلدان العربية الوطنيه الاخرى وبخاصه سوريا . عدا عن كونه يهدد قضية الشعب الفلسطيني بمخاطر كبيرة عندما يضعها بين يدي النظام الاردني . ولم يقف الامر عند حد الانفراد عربيا. بل تابعت القيادة المصرية خطواتها على حساب الصداقة العربية — السوفياتية ، ولم يتورع المسؤولون المصريون ومن بينهم اسماعيل فهمي — خريج جامعة هارفارد — ، عن الغمز من قناة هذه الصداقة واعلان الاستعداد للتضحية بها ثمنا للتفاهم مع اميركا ! ورغم ان القيادة المصريه قد عقدت اتفاق النقاط الست مع اسرائيل . بناء على اقتراح كيسنجر. ودون اجراء اي تشاور مع الاتحاد السوفياتي . فقد اكتفت بابراز تصريح لكيسنجر يقول بأن الاتفاق لا يتجاوز جوهر الموقف السوفياتي !!. تدليلا من هذه القيادة على تبرئه ذمتها في موقفها المنفرد !

ان القيادة المصرية تسير الان نحو المشاركة في المؤتمر الدولي المقترح للسلام ، وتحاول ان تذلل كل العقبات التي ترى ان الاميركيين لا يرضون عنها ، تماديا في التسليم بكامل الشروط الاميركية . ولا ترى هذه القيادة حرجا في ان تتجاهل قضية الشعب الفلسطيني طمعا في ارضاء الاميركيين ، حتى لو كان هذا التجاهل سيؤدي الى ارضاء مطامع حكام الاردن الذين اعلنت القيادة المصرية اكثر من مرة وامام اكثر من مسؤول عربي ، عن موقفهم المتخاذل والمتواطيء خلال حرب تشرين .

ان استمرار القيادة المصرية في نهجها هذا ، يهدد مصالح كل الشعوب العربية وبلدانها الوطنية ، وخاصة حقوق الشعب الفلسطيني ، ولا تستطيع هذه القيادة ان تحقق فعلا حلا وطنيا مرضيا لشعبها وكل الشعوب العربية ، ما دامت تسير على نهج الانفراد والتجاهل لمواقف البلدان العربية الوطنية والمقاومة الفلسطينية، وتسدد الضربات للصداقة العربية — السوفياتية وكل حلفاء نضالنا في العالم !

وفد منظمة التحرير الفلسطينية يصل الاتحاد السوفياتي

يصل الى موسكو وفد يمثل منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الاخ ابو عمار رئيس اللجنة التنفيذية ، ويضم الوفد الرفيق نايف حواتمة الامين العام للجبهة الديمقراطية ، كما يضم الاخوة ابو لطف وزهير محسن وعبد الوهاب الكيالي واحمد اليماني . وسوف يقوم الوفد باجراء مباحثات مع ممثلي الحزب الشيوعي السوفياتي وكبار المسؤولين من اجل دراسة التطورات القائمة في المنطقة العربية .

لماذا أثارت اسرائيل قضية باب المندب ؟

تحركات جديدة للاسطول السابع الأميركي في المحيط الهندي

الضجة التي تثيرها اسرائيل حول مضيق باب المندب وحصار السفن المتجهة منها واليها تشتد في هذه الاونة .

واسرائيل بصراخها هذا ، انما تخشى من اختناقها الاقتصادي حيث أن ٣٠ بالمئة من الوقود الذي تستهلكه يأتي عبر باب المندب .. ويعتبر هذا المضيق ممرا لوارداتها وصادراتها من والى اسيا وافريقيا . ففي عام ١٩٧١ قدرت صادراتها عبر المضيق بحوالي ٣٩ مليون دولار لافريقيا و ١٥٥ مليون دولار لاسيا . وهذا يشكل حوالي ٢٠ بالمئة من صادرات اسرائيل .

وكذا الحال بالنسبة لوارداتها عبر المضيق . ففي نفس العام استوردت ما قيمته ١٧ مليون دولار من افريقيا و ٧٣ مليون دولار من اسيا اي ما يوازي ٦ بالمئة من الواردات الاسرائيلية .

ونود ان نؤكد هنا نقلا عن مصادر عربية وثيقة الاطلاع الى ان صراخ اسرائيل وتباكيها ، ثم تحركات الاسطول السابع الامريكي في المحيط الهندي ، لا يستهدف ادخال قضية باب المندب اليمني ضمن التسويات المتداولة حاليا في المنطقة فحسب ، بل يستهدف ايضا ضرب النظام التقدمي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

وتؤكد هذه المصادر ان اليمن الديمقراطية لن تشارك في مؤتمر السلام المنوي عقده لبحث ازمة الشرق الاوسط . كما انها تؤكد تمسك اليمن الديمقراطية الشديد بسيادتها الوطنية على جزرها ومياهها الاقليمية .

وهذا الموقف هو نفسه الذي وقفته اليمن الديمقراطية منذ الاستقلال في وجه محاولات الاستعمار الذي اراد فرض نوع من الاشراف الدولي على مضيق باب المندب عام ١٩٦٧ بطلب من الولايات المتحدة واسرائيل . بل ذهب الاستعمار الى حد انه قام بتسليم عدد من الجزر الاستراتيجية لاثيوبيا قبل رحيله ، تلك الجزر التي اثارت ضجة في العام الماضي حول استخدام اسرائيل لها بتسهيل من اثيوبيا والقاعدة الامريكية في اريتريا.

والدول العربية اليوم مطالبة وهي تتجه نحو الجزائر لعقد مؤتمر القمة ان تساعد في الحفاظ على هذا الممر عربيا وافشال كل المخططات التي ترمي الى محاولات تدويله او الزج به ضمن التسويات . فمضيق باب المندب يجب ان يبقى سلاحا عربيا .. ومن غير المعقول ان نرمي بكل اوراقنا ونكشفها .

صحفي اجنبي يقول : ليس هناك حصار عربي على باب المندب !

هذا وقد قال صحفي يعمل في جريدة «لوس انجليس تايمز» انه قد استأجر طائرة وحلق بها فوق باب المندب وتأكد انه لا يوجد حصار عربي في المضيق . وذكر الصحفي انه ظل يحلق لاكثر من ساعة فوق المنطقة ، وان الرؤيا كانت واضحة تماما وقد شاهد شاطيء المضيق وجزيرة « برلم » ولم يشاهد اية سفن حربية مصرية أو يمنية . واضاف يقول ان طرادا اميركيا عبر المنطقة والقى مراسيه في ميناء مصوع الاثيوبي . وقال الصحفي ان عددا من كبار المسؤولين من السعوديين واليمنيين قد صرحوا له « اذا كان هناك حصار مصري فهو قائم في الشمال بالقرب من شرم الشيخ » .

تحركات الاسطول السابع الامريكي في المحيط الهندي

ومن جهة اخرى علقت نشرة « صوت الثورة » التي يصدرها مكتب الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في عدن على تحركات الاسطول السابع الامريكي في المحيط الهندي فقالت : « قامت الامبريالية الامريكية بخطوة عدائية جديدة ضد شعبنا العربي بصفة خاصة وضد كل الشعوب المحبة للحرية والسلام . فقد اعلنت عن ارسالها لاسطولها السابع الى المحيط الهندي ، مخالفة ومتحدية بذلك الرأي العام العربي والعالمي المطالب باعتبار هذه المنطقة منطقة أمن وسلام دوليين» ومن المعروف ان قيادة الاسطول السبع الامريكي موجودة في البحرين ، التي تستخدم كقاعدة عدوانية ضد الامة العربية وضد شعوب المنطقة المجاورة للمحيط الهندي .

كما ان الامبرياليين الامريكيين يستخدمون قاعدة مصيرة في عمليات التزود بالوقود والصيانة ، وكقاعدة عدوانية ضد شعبنا المناضل .

ويقوم الحكم في مسقط بتقديم كافة التسهيلات للامريكان في هذه المنطقة . ويأتي التحرك الجديد للاسطول الامريكي في اعقاب المعارك الاخيرة التي خاضتها القوات العربية مع العدو الصهيوني وفي الوقت الذي تفرض فيه القوات العربية حصارا بحريا على اسرائيل في البحر الاحمر ، وفي الوقت الذي اعلنت فيه الدول العربية المنتجة للبترول وقف ضخ النفط الى الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك نتيجة لمواقفها العدائية التامة الى جانب العدو الصهيوني .

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي قد حذرت أكثر من مرة من تحركات الاسطول السابع الأمريكي وتهديده المستمر للسلام في هذه المنطقة ، والدور الخياني والكبير الذي تقوم به السلطنة العميلة في هذا المضمار ، واكدت رفضها القاطع للتواجد الامريكي في المحيط الهندي واستنكارها لمناوراته الاجرامية وشجبها للتسهيلات التي يقدمها الحكم في كل من مسقط والبحرين للاساطيل الامريكية من خلال القواعد البريطانية المنتشرة في عمان ومنطقة الخليج العربي .

بيان مشترك عن المباحثات بين حزب البعث العربي الاشتراكي والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين

رفض الحلول الاميركية وضرورة مواصلة الصراع مع الامبريالية الاميركية وتأميم مصالحها في الوطن العربي

في الفترة الواقعة بين ٨ - ١١ تشرين ثاني ١٩٧٣ تم عقد مباحثات مطولة بين وفد حزب البعث العربي الاشتراكي برئاسة الرفيق علي غنام عضو القيادة القومية وعضوية الرفيقين أبو جبار مدير مكتب فلسطين والكفاح المسلح وزهير بيرقدار مدير مكتب العلاقات الخارجية في القيادة القومية ، ووفد الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين برئاسة الرفيق نايف حواتمه الامين العام للمكتب السياسي للجبهة ، وعضوية الرفيقين أبو عدنان عضو المكتب السياسي وأبو العبد مدير مكتب الجبهة الشعبية الديمقراطية في بغداد ، وقد ساد الاجتماعات جو من الصراحة والتضامن ، وتوصل الوفدان الى الاتفاق المشترك على القضايا التالية :

أولا : أن مبررات المعركة الوطنية والقومية التي افتتحتها حرب تشرين لا تزال مستمرة بالرغم من وقف اطلاق النار وبالرغم من أن بعض القيادات قد حددت لهذه الحرب اهدافا سياسية محددة تتمثل في تحسين فرص التسوية السياسية امامها وبشروط اكثر ملاءمة لها . الا أن الدعم الامبريالي الاميركي المستمر لاسرائيل واستمرار تصلب العدو الصهيوني وأطماعه التوسعية يؤكدان أن العدو الصهيوني - الامبريالي الاميركي يعمل جاهدا على سلب الامة العربية المكاسب التي أحرزتها في حرب تشرين أو التي كانت ستحرزها ، وفرض الحلول الاميركية - الصهيونية - الرجعية على شعب فلسطين وأمتنا العربية .

ولهذا فان الطريق أمام أمتنا العربية هو مواصلة الصراع مع العدو الامبريالي - الصهيوني - الرجعي وحشد جميع الطاقات الوطنية والثورية الفلسطينية والعربية لاحباط الحلول الاميركية الصهيونية الرجعية وتحرير الاراضي العربية المحتلة .

ثانيا : أن محاولات الامبريالية الاميركية التظاهر بانتهاج سياسة متوازنة في منطقة الشرق الاوسط ، ليس سوى خدعة امبريالية كبرى لا يمكن أن تتستر على حقيقة الدعم العسكري والمادي والسياسي الذي تقدمه الولايات المتحدة للعدو الصهيوني ..

ولهذا فان الوفدين يحذران من محاولات القوى اليمينية والرجعية العربية اشاعة مناخ في صفوف امتنا العربية يقوم على زرع الاوهام عن امكانية « تحييد » أميركا ، فالولايات المتحدة طرف معاد أساسي لحركة التحرر العربية وحقوق الشعب الفلسطيني القومية في تحرير وطنه وتقرير مصيره بنفسه . ان الطريق لارغام الامبرياليين الاميركيين الى الرضوخ لمطالب أمتنا العربية هو الاستمرار في ضرب وتاميم مصالحهم في الوطن العربي وليس طريق ارضائهم والتودد اليهم والتفاهم معهم .

ان جماهيرنا العربية مدعوة في هذه الظروف الخطيرة الى مواصلة النضال من أجل احباط كل الاوهام عن «تحييد» أميركا وتأميم مصالحها واستمرار ايقاف ضخ النفط عن الولايات المتحدة وكافة الدول الامبريالية المؤيدة للعدوان الصهيوني ، والغاء وطرد قواعدها العسكرية من الوطن العربي وسحب الارصدة العربية فورا عن مصارف الامبريالية الاميركية وقطع كافة العلاقات السياسية والاقتصادية معها ، ليكون كل هذا في خدمة المعركة والصراع المستمر مع الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية .

ثالثا : أننا نشهد الان تزايد المؤامرات والضغوط الامبريالية الاميركية لفرض الحلول الاميركية على الامة العربية بما يؤدي الى تعزيز مواقع دولة اسرائيل العدوانية التوسعية وتعزيز مواقع القوى اليمينية والرجعية العربية وتصفية القضية الفلسطينية والحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني المباشرة والتاريخية في مواصلة الكفاح المسلح لتحرير التراب الفلسطيني وحق شعب فلسطين في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه .

أن على جميع القوى الوطنية والثورية الفلسطينية والعربية وبمساعدة القوى الصديقة في العالم أن تعمل فورا وبدون تردد لاحباط الحلول الاميركية الاستسلامية وحشد جميع الطاقات لمواصلة الصراع حتى انتزاع حقوق أمتنا العربية وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني والحاق الهزيمة بالمعتدين الصهاينة والامبرياليين ..

رابعا : اننا نشهد الان محاولات محمومة للتصرف بقضية الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه التاريخية في كامل ترابه الوطني وكذلك حقوقه الوطنية المباشرة بفرض الحلول الاميركية - الصهيونية على الشعب الفلسطيني ومصادرة حق شعب فلسطين في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرض وطنه . كما نشهد محاولات محمومة على يد الامبريالية الاميركية والرجعية الاردنية لاصطناع اطراف فلسطينية مشبوهة وعميلة واعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني ليتم حشره في التسوية السياسية ضمن اطار مشروع المملكة العربية المتحدة الرجعي التصفوي ..

لذا فان على امتنا العربية ان تقف بصلابة لاحباط هذه المحاولات وعزل الرجعية الاردنية والفلسطينية عن قضية شعبنا العربي الفلسطيني لتمكينه من متابعة كفاحه المسلح والجماهيري من أجل تحرير وطنه وتقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه ..

وعلى ضوء هذه القضايا فقد اتفق الوفدان على النضال المشترك وبكافة الاشكال من أجل :

١ - رفض أية تسوية سياسية تؤدي الى التنازل عن أي شبر من الاراضي العربية المحتلة .

٢ - رفض أية تسوية تقوم وتؤدي الى التفريط بأي حق من حقوق شعبنا العربي الفلسطيني التاريخيه والمباشرة ..

٣ - رفض أية تسوية تقوم على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي يتنكر لحقوق شعبنا العربي الفلسطيني القومية

البقية على الصفحة (١٥)

الانتخابات الاسرائيلية المقبلة والتصلب الراهن

احتدام الخلافات وتسييس الجيش الاسرائيلي

- ايبان يقول ان حرب الأيام الستة أوهمت الاسرائيليين بالنصر الكاذب وقد دفعت اسرائيل ثمناً باهظاً لهذا الوهم !.

التعنت والتصلب الاسرائيلي الجديد والذي برز عقب الاتفاق المصري - الاسرائيلي الاخير « اتفاق الكيلو ١٠١ » كان متوقعا ، ولا يخرج اطلاقا عن السياسة الاسرائيلية التقليدية المبنية على المراوغة وبناء العراقيل وافتعال الحوادث من أجل كسب الوقت وتثبيت المواقع وانتزاع التنازلات . والموقف الاسرائيلي هذا تدفعه عوامل جديدة لعل أهمها خروج اسرائيل غير راضية عن مسيرة الحرب والنتائج التي تمخضت عنها . كما كان متوقعا ومنذ الايام الاولى للحرب الرابعة أن تنعكس هذه النتائج على الصعيد السياسي الاسرائيلي الداخلي ومع قرب الانتخابات النيابية في اسرائيل (في اخر الشهر القادم) بدأت هذه في التبلور بوضوح أكثر وبدأت تدفع حكومة العدو الصهيوني باتجاه مواقف أكثر غطرسة وتصلبا .

ما هي نقاط الخلاف التي أخذت تبرز في اسرائيل ؟ .. وما هو حجم هذه الخلافات ؟ من الخطأ الشديد التوهم بان الخلاف الحالي الدائر بين الاحزاب والقوى السياسية الاسرائيلية هو خلاف جوهري يتعلق بطبيعة السلطة في اسرائيل .. أو أن هذا الخلاف يستند الى قوى طبقية متصارعة . فالخلاف لا يتطرق من بعيد أو قريب الى طبيعة السلطة والمجتمع في اسرائيل ولا يخرج عن كونه خلافا داخل الحركة الصهيونية الاسرائيلية حول نقاط محددة تتمحور حول نجاح القوات العربية في تحقيق هجوم مفاجيء واحراز انتصارات واضحة في الايام الاولى تسببت في تكبيد اسرائيل خسائر كبيرة في الارواح والمعدات .. وتدور نقاط الخلاف الاخرى حول سياسة الحكومة الاسرائيلية تجاه وقف اطلاق النار وما يترتب عليه .

مواضيع الخلاف

وقد بدأت المعارضة في اسرائيل في شن حملة واسعة ضد القيادة العسكرية والسياسية الحاكمة . واشترك أيضا في هذه الحملة ورد عليها مختلف القيادات السياسية والعسكرية الاسرائيلية . وأهم المواضيع التي يدور حولها الخلاف والحوار الاسرائيلي المواضيع التالية : انهيار نظرية الامن الاسرائيلي ، مشكلة تسيس الجيش الاسرائيلي وخلق ازمة ثقة سياسية في اسرائيل ، كما تعددت الدعوات الى استقالة بعض القيادات والى انشاء لجان تحقيق .

هذا وقد تلقى دايان القسط الاكبر من النقد واللوم وطالب أكثر من طرف اسرائيلي باستقالته ، وكان من أبرز المنتقدين وزير الخارجية الاسرائيلي ابا ايبن الذي دعا الى اقامة لجنة للتحقيق في مدى الاستعداد قبل نشوب الحرب .

وحدد ايبان مهمة اللجنة الاجابة على التساؤل التالي :

لماذا لم تكن عملية صد الهجوم العربي أكثر نجاحا وأقل ثمنا ؟ ..

وأشار الى أن هذا الموضوع قد خلق أزمة ثقة تجاه القيادة العسكرية الاسرائيلية. وأشار كذلك بان ما يسمى «بالمفهوم الامني» الاسرائيلي قد انهار ، واتهم ايبان وزير الدفاع - دايان - بالتقصير قائلا أن مفهوم دايان المتعلق بقناة السويس لم يصمد أمام الاختبار .

وقال ابا ايبان في معرض تفسيره لعدم استعداد اسرائيل لدى نشوب الحرب أن النصر الخاطف المفاجيء في حرب الايام الستة منح الشعب الاسرائيلي فكرة « النصر الكاذب » ! .. وقال أن اسرائيل دفعت ثمنا باهظا لهذه الاوهام .

وهاجم الجنرال شارون أحد ممثلي اليمين ومنفذ عملية الاختراق للضفة الغربية من القناة في مقابلة مع صحيفة « نيويورك تايمز » القيادة العسكرية (وخاصة بارليف) وطالب باستقالة دايان . وقال شارون أن القيادة العليا للجيش الاسرائيلي اخطات في فهم واستيعاب المعركة وقت الاقتحام . وانتقد الاسلوب الذي اديرت به الحرب وحدد نقاط تقصير وعجز القيادة كالتالي :

- فشل القيادة العليا في اقرار اجتياز القناة في وقت مبكر .
- رفض القيادة السماح لدبابات شارون من الاستمرار في التقدم .
- كما انتقد القيادة السياسية لانها نظرت - كما يقول - بجدية أكثر من اللازم الى التهديد السوفياتي ، وكان على الحكومة الاسرائيلية أن تخاطر أكثر .

- كما انتقد شارون القيادة العسكرية بعدم استشارته في الوقت المناسب قبيل نشوب الحرب اذ أعلن أنه رأى الصور الجوية لاول مرة يوم الجمعة (قبل يوم نشوب القتال) ، وأنه فهم حالا أن الحرب ستقع خلال يوم أو يومين .

هذا وقد طالبت اطراف اخرى (شملت أوري أفنيري ، والمابام ، وحزب جاحال) باجراء تحقيق دقيق لما جرى يوم اندلاع الحرب والفترة التي سبقته .

هذا وقد أجاب اليعازر على الانتقادات باعلانه أن الجيش الاسرائيلي سيبدأ باجراء تحقيقات واستخلاص العبر من عملياته خلال الحرب ، وأعلن أن هذه التحقيقات ستشمل كافة أطراف الجيش كما أعلنت غولدا مائير في وقت لاحق عن تشكيل لجنة مدنية للتحقيق في الاستعدادات للحرب ومجراها . أما دايان فقد ركز على ضرورة الوحدة الوطنية والقوة العسكرية لمواجهة الواقع الجديد الذي برز بعد حرب تشرين الاخيرة . واضاف دايان أن اجراء عمليات التحقيقات هذه هو ضمن صلاحيات رئيس الاركان - وحول المقابلة التي أجراها شارون قال وزير الدفاع أنه طلب من رئيس الاركان أن يراجع المستشار القضائي للحكومة .. وذكر دايان بالتعليمات التي اعطيت للقوات المسلحة بخصوص نشر مقالات أو الادلاء بتصريحات دون موافقة مسبقة ودعا دايان العمداء في الجيش التقيد بهذا .

□ أما الموضوع الاخر الذي تعرضت له المعارضة الاسرائيلية فيتعلق بالاتفاق حول تثبيت وقف اطلاق النار (اتفاق الكيلو ١٠١) - وركزت المعارضة على أن الاتفاق - رغم التنازلات العملية التي قدمتها الحكومة الاسرائيلية - لا يضمن لاسرائيل شروطا مقبولة. وقد عبر حاييم لانداو عضو الكنيست الاسرائيلي عن موقف التكتل في هذا الموضوع بقوله (١) أن انسحاب الجيش الاسرائيلي الى خطوط ٢٢ تشرين الاول - الذي نصت عليه الاتفاقية - يزيل الحصار عن الجيش المصري المحاصر ، ويضع القوات العسكرية جنوبي قناة السويس في موقع صعب جدا . (٢) أن الاتفاق لا ينص على التزام مصر بفك الحصار عن باب المندب . وحول مؤتمر السلام المقترح انعقاده في جنيف قال لانداو أن الغرض من هذا المؤتمر هو تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وهذه خطوة خطيرة بالنسبة لاسرائيل . وكرر لانداو قول بيجن (زعيم جاحال) أن الحكومة الحالية هي من ٣٠ تشرين الاول حكومة انتقالية ، وأن صلاحياتها انتهت .. وأن الحكومة التي سيتم تأليفها بعد الانتخابات هي وحدها التي من شأنها أن تعقد مفاوضات سلام .

ويبدو أن المعارضة نجحت في حمل الحكومة الاسرائيلية على اتخاذ مواقف أكثر تصلبا وتعنتا برز في موقف الجيش الاسرائيلي تجاه تسليم نقطة المراقبة على طريق القاهرة - السويس الى قوات الامم المتحدة . وبرز أيضا في تصريحات جولدا مئير في الكنيست عندما أعلنت أن خطوط ٢٢ تشرين الاول خطوط وهمية . وأعلنت الحكومة أن وقف اطلاق النار لن ينفذ ما لم يسر جوا وبرا وبحرا (اشارة الى باب المندب) . وردا على طلب بيجن باستقالة غولدا مئير وبان الحكومة تحاول اخفاء الحقائق أعلنت مئير أن الحكومة لا تفكر بالاستقالة وأن الانتخابات ستجري في ٣١ كانون أول . وأضافت أنه « بامكان الشعب أن يثق بأن كل خطأ ارتكب على اي مستوى كان ، سوف يدرس لكي نستخلص منه العبر ونعمل ما ينبغي بصدده ، ويتوجب علينا أن نستعد لاي اختبار عسكري وسياسي » . ويبدو أن هذا التصلب من جانب جولدا مائير ساعد الحكومة على كسب تأييد الكنيست للبيان الذي ألقته ، وعلى رفض اقتراح التكتل اليميني (انتهاء ولاية حكومة جولدا مئير ..) باغلبية ٥٨ صوتا ضد ٢٤ .

والواقع ان الخلاف بين موقف التكتل الصهيوني اليميني وبين موقف الحكومة الاسرائيلية لا يزال في المرحلة الراهنة خلافا جزئيا وشكليا في طابعه . ويبرز هذا من الشروط التي حددتها جولدا مائير في الندوة الصحافية التي أقامتها في لندن مؤخرا التي جزأت التسوية الى مرحلتين يتم في المرحلة الاولى التنفيذ الفوري الكامل للاتفاق ذي النقاط الست والتبادل العاجل لجميع الاسرى ، ورفع الحصار فورا عن مضائق باب المندب . ويتبع هذه المرحلة تدابير عاجلة للبدء في مفاوضات مباشرة بين أسرائيل والدول العربية . هذا وقد رفضت جولدا مئير تفصيل شروط السلام ولكنها ذكرت نقطتين رئيسيتين لن تتنازل اسرائيل عنهما :

١ - بقاء القدس موحدة .

٢ - رفض أية فكرة تعطي للشعب الفلسطيني أية من حقوقه المشروعة ، ورفضت كذلك فكرة اقامة دولة فلسطينية بين الاردن واسرائيل .. على اعتبار أن هذه ستكون رأس حربة موجهة الى قلب اسرائيل .

كما هاجمت بعض القوى والصحف الاسرائيلية ما سمته بتسيس الجيش الاسرائيلي (الدخول في صراع الكتل والاحزاب السياسية) ، معتبرة أن هذا يضر بالوضع الاسرائيلي .

ان اسرائيل ستبدي المزيد من التصلب والتعنت والتصلب بشكل خاص قبل الانتخابات المقبلة لاعتبارات انتخابية ولقطع الطريق على مزايدات اليمين الصهيوني المتعصب . ولكن هذا لا يعني أن فترة ما بعد الانتخابات سيرافقها ليونة وتنازلات من قبل اسرائيل . فالتوسع الاقليمي من صلب الحركة الصهيونية ولن يتم التخلي عن اي أراض محتلة بدون مضاعفات داخلية اسرائيلية ، وبدون أن يتغير الوضع العسكري بشكل واضح لصالح القوات العربية وما لم تضرب المصالح الامبريالية في المنطقة . وستعتمد اسرائيل ولا شك في مواقفها المتصلبة هذه الى الدعم الاميركي العسكري والاقتصادي رغم كل محاولات الامبريالية الاميركية الراهنة للظهور للعرب من موقع « الوسيط » والمحايد !



ابا ايبان : « النصر الكاذب » !

غولدا مائير: استجابة لضغوط اليمين الصهيوني



الجهود الجديدة لفرسان الرجعية الفلسطينية والاردنية

من اجل تنصيب حكام الاردن ممثلين لشعب فلسطين

- محاسيب القصر في الضفة الغربية يفشلون في توقيع عريضة الولاء للعرش .
- تشكيل "لجان وطنية لحق تقرير المصير" في المناطق المحتلة

لا زال النشاط الذي يبذله حكام عمان داخل المناطق المحتلة ، يشتد يوما بعد يوم ، في محاولة لكسب ولاء فئات واسعة داخل هذه المناطق ، وتكريس انفسهم ممثلين لشعب فلسطين وناطقين باسمه وخاصة على ابواب « مؤتمر السلام القادم » .

وقبل زيارة كيسنجر الاخيرة الى الاردن ، استدعى القصر عددا من المحاسيب والوجوه المعروفة بعمالتها من الضفة الغربية ، واوكل اليهم مهمة العمل من اجل اقناع اوسع عدد من الوزراء السابقين والنواب والاعيان والوجهاء والنقابات والاتحادات وكبار الملاك والتجار ، للتوقيع على عريضة تتضمن الولاء للعرش الهاشمي والتسليم له بحق النطق باسم الفلسطينيين كممثل اوحد لهم !! وكان من بين الذين تولوا هذه المهمة عبد الرؤوف الفارس ، وعبد القادر صالح ، من محاسيب القصر القدماء . وذهب المحاسيب للضفة الغربية من اجل تنفيذ مهمتهم .. ولم يعودوا حتى كتابة هذه السطور ، رغم ان كيسنجر قد زار عمان وغادرها !!

ومن المؤكد ان هذا لا يعني ، انتقال محاسيب النظام الاردني في المناطق المحتلة الى صف القوى الوطنية في موقفها الحازم والرافض للتسليم بتمثيل النظام الاردني لشعب فلسطين ، بل ان كل المعلومات الواردة من المناطق المحتلة تؤكد ان احدا لم يجرؤ على التوقيع على عريضة من هذا النوع ، امام النقمة الشعبية العارمة التي تملأ المناطق المحتلة ضد اي حل ياتي لصالح عودة حكام عمان الى التحكم برقاب شعب فلسطين وقضيته الوطنية . ورغم الوعود المغرية التي يقدمها عملاء السلطة الاردنية ، والرشاوي ، والتهديدات في احيان اخرى ، الا ان التجربة الاليمة لشعب فلسطين على يد هؤلاء الحكام ، والحملة الشعبية من الكراهية والاستنكار لاي خطوة تقود الى التسليم بمطالب سلطة عمان ، تجعل الكثيرين ممن تراودهم انفسهم داخل المناطق المحتلة يفكرون الف مرة قبل اعلان الولاء وتجديد الثقة . وكانت حرب تشرين عاملا رئيسيا في احباط همة محاسيب النظام وخاصة بسبب الدور المتواطىء والمكشوف الذي مارسه حكام عمان واحجامهم عن المشاركة في الحرب تحت ستار شتى الذرائع الواهية .

وتقوم القوى الوطنية في المناطق المحتلة في هذه الايام بتنظيم حملة واسعة مضادة لنشاط ازلام السلطة الاردنية ، وتلقى هذه الحملة استجابة واسعة من ممثلي مختلف الهيئات الشعبية والوطنية داخل هذه المناطق . كما يجري العمل من اجل تنظيم « لجان وطنية لحق تقرير المصير » ، تتولى مهمة تنظيم وحشد الطاقات الشعبية والوطنية لمجابهة مناورات حكام عمان ومحاسيبهم ، الذين يلقون كل التسهيلات من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية .

وفي الضفة الشرقية ، اطلق حكام عمان يد بعض العناصر الرجعية الفلسطينية ، من الذين تمكن النظام من شرائهم والحاقهم بجهازه البيروقراطي المتفسخ (امثال الوزير نديم الزرو رئيس بلدية رام الله السابق ووليد صلاح من اعيان مدينة نابلس سابقا ، يساندهم عدنان ابو عودة وهو من اقطاب ايلول البارزين ، ووزير الثقافة الحالي) ، من اجل تكتيل فئات البورجوازية الفلسطينية الكبيرة في شرق الاردن حول مطلب النظام الراهن وهو اقتناص حق تمثيل شعب فلسطين . ويجري فرسان الرجعية البارزين هؤلاء مختلف الاتصالات ، ويقدمون الوعود المغرية ، بهدف اقناع عناصر عديدة ومن بينها « وجوه وطنية بارزة » للالتحاق بركبهم في الدعوة لمبايعة حكام عمان . وحتى الان تلقى جهودهم فشلا ذريعا ، وخاصة امام ازدياد حدة النقمة التي تعم مخيمات الاردن وصفوف الجماهير الفلسطينية التي عانت بشدة من اعمال التمييز الاقليمي والقمع على يد حكام عمان وصنائعهم من الرجعية الفلسطينية والاردنية .

ويشترك في هذه الجهود المحمومة ، ممثلون بارزون للبورجوازية الكبيرة الاردنية من نمط حمد الفرحان ورياض المفلح ، الذين يغلفون دعوتهم لاعلان الولاء للعرش ، بأغلفة « قومية ناصعة » في كثير من الاحيان تحت دعوى ان وحدة الضفتين في ظل العرش هي اول وحدة قومية في تاريخ العرب يجب الحفاظ عليها بكل ثمن وعدم تمزيقها! ويذكر موقفهم هذا بالموقف الذي اتخذته هذه الفئات من الوحدة الاردنية ـ العراقية تحت ظل الحكم الهاشمي ، وتأييدهم غير المشروط لها حينذاك . ومن الواضح ان البورجوازية الكبيرة في شرق الاردن تلمس بوعي ، ان استمرار حكام عمان في مصادرة حقوق شعب فلسطين ، هو السبيل الرئيسي للحفاظ على الوضع الممتاز للاردن في خدمة استراتيجية الامبريالية الاميركية واستمرار تدفق هباتها ومساعداتها

هذه الهبات التي تصب عبر جهاز الدولة في خدمة نشاط البورجوازية الكبيرة الاقتصادي وحلفائها من البيروقراطيين الذين يهيمنون على قمة رأس هذا الجهاز .

ان الاردن والمناطق المحتلة ، مقبل على فترة دقيقة وحاسمة ، تبدو منذ الان ملامحها ، ينمو ويشتد الصراع فيها بين مصالح الفئات الرجعية المرتبطة بحكام عمان ودورهم في خدمة الامبريالية ، وبين التي تتبنى بحزم مطلب تقرير المصير سائر القوى ومختلف الطبقات الوطنية لشعب فلسطين ، ورفض اية تسوية استسلامية يجريها حكام عمان مع العدو من اجل مصادرة حقوق شعب فلسطين واخضاعه . وتدرك القوى الوطنية ان هذه المرحلة التاريخية الحاسمة ، ستقرر الفلسطيني ، وعلى اساس النتائج والى حد بعيد ، مستقبل النضال الوطني التي ستتمخض عنها ، سيتحدد الى حد كبير ولفترة طويلة جدا مصير القضية

اميل الغوري ، ماذا فعل بك اهالي الناصرة؟!

السيد اميل الغوري ، الوزير المزمن في حكومات الاردن ، والقيادي البارز في « الهيئة العربية العليا » ، تسلم امرا بالقيام في جولة داخل المناطق المحتلة ، لكسب تأييد عدد من العائلات التي كان على صلة وثيقة بها في الماضي ، من اجل اعلان ولائها لحكام عمان ، وكونهم ناطقين باسم شعب فلسطين في اية تسوية قادمة . وحصل الوزير على موافقة من الحاكم العسكري الاسرائيلي على دخول الضفة الغربية وكذلك على حق التجول والاتصال مع العرب في « اسرائيل » نفسها . وضمن جولته زار مدينة الناصرة ، لاقناع بعض العائلات البارزة فيها بموقفه ، حتى تضغط هذه العائلات على اقربائها في الضفة الغربية لاعلان ولائهم للعرش الهاشمي .

وبدأ الغوري يعدد محاسن ومناقب حكام عمان ، وقبل اكمال كلمته قام شيخ يبلغ من العمر ٨٥ عاما وصرخ في وجهه :

ـ يا غوري انا اعرفك جيدا ... ايام الانكليز كنت تاتينا داعية لاقناعنا بصدق نوايا بريطانيا واخلاصها لشعب فلسطين ، وايام الملك عبد الله جئت تقنعنا بحسنات الانضمام واعلان الولاء للعرش ، والان تاتي لتقول لنا نفس الكلام..

ونزل الشيخ بعصاه على رأس السيد الوزير ، ولم يتاخر الحضور عن اكرام ضيفهم بطريقة تليق به ، وخرج السيد الغوري من مدينة الناصرة يلعق جراحه ، ويحاول تجربة حظه في مكان اخر .. فالسيد الغوري مثل كل الرجعيين ... لا يستسلم بسهولة .

اهمية النفط العربي

وتأثير الاجراءات المحدودة الأخيرة

الملك فيصل : اجراءات محدودة وجزئية

خبر صغير ضاع في خضم التطورات المتلاحقة بسرعة لازمة الطاقة جاء من ماليزيا قبل ايام يمكن ان تكون لمدلولاته اعظم الاثر في العالم الرأسمالي . فقد طرح احد المسؤولين هناك مشروعا يدعو كل الدول المنتجة للقصدير (وتعتبر ماليزيا اكبر مزود للعالم فيه وتغطي ثلث حاجة امريكا واليابان منه) الى الالتقاء على تحديد اسعاره وانتاجه بما يخدم مصالح هذه الدول المنتجة ، اقتداء ، كما قال بما فعلته الدول العربية بالنفط .

ولن تكون هذه سوى بداية عملية التفاعل التي اطلقتها الاجراءات العربية النفطية في وجه مشاركي العدوان الصهيوني على الامة العربية. وعندما نتذكر ان الدول الراسمالية الصناعية تستولي على اكثر من ٨٠ بالمئة من المواد الاولية الموجودة في الدول المختلفة . وان اسعار معظم هذه المواد تنخفض باستمرار بينما ترتفع اسعار السلع المصنوعة منها في الدول الغربية . لتبين لنا كم يمكن ان تشكل مثل هذه الاتجاهات (سيطرة الدول المتخلفة على مصادر ثرواتها) من تهديد لعملية النهب المنظمة التي تقوم بها الدول الراسمالية المتقدمة . ويمكن ان تؤثر بالتالي على مجمل اقتصادها في ظل تحولات لصالح الدول الاشتراكية والوطنية على الصعيد العالمي .

ازمة طاقة ام ازمة سيطرة ؟

بدأ كارتل صناعة النفط الاميركية باثارة وتضخيم « ازمة الطاقة » منذ سنتين او ثلاث ، وهدفها الغير معلن هو في الواقع تبرير زيادة معدلات ارباحها بزيادة اسعار الوقود من كل مصادر الطاقة : النفط والغاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية . واتت ازمة الطاقة هذه في نهاية عشر سنوات تحولت فيها احتكارات النفط الى احتكارات للطاقة وذلك بتوسيع مجال تحكمها ليشمل كل مصادر الطاقة الاخرى القائمة والمحتملة .

والازمة ليست ازمة نقص في مصادر الطاقة او الوقود . انها ازمة سياسية بالدرجة الاولى ، حول من يتحكم بهذه المصادر وبانتاجها وتوزيعها والحصول بالتالي على ارباحها الهائلة . ويحتل نفط الشرق الاوسط في هذا المجال مركزه كاضخم مصدر للوقود للسنوات العشر القادمة او ما يزيد . وما زال حتى الان ارخص هذه المصادر . فان ارباح الاحتكارات الامريكية من مصادر النفط في الشرق الاوسط (وهي تسيطر على اكثر من ٦٠ بالمئة منها) تزيد على ارباحها من اي مصدر اخر ببون شاسع . فان معدل كلفة انتاج برميل النفط في الشرق الاوسط يبلغ ١٦ سنتا بينما تصل تكلفته الى ٥١ سنتا في فنزويلا و٧٣ر١ دولارا في الولايات المتحدة حيث لا يكف عن الارتفاع ايضا . فاذا اخذنا بعين الاعتبار ان اسعار النفط تحددها الشركات الامريكية على اساس سعره في الولايات المتحدة وبالتحديد في تكساس لعلمنا سبب تهافت احتكارات النفط على استثمار بترول المنطقة .

ولا تقتصر اهمية النفط العربي بالطبع على ارباح الشركات الامريكية والتي تقدر بـ ١٥٠٠ مليون دولار من عمليات الانتاج فقط عدا ارباح النقل والتوزيع والتكرير والتصنيع. اذ ان النفط العربي يشكل مادة حيوية لمجمل اقتصاد الدول الراسمالية المتقدمة . فان اوروبا تستورد ٥٦ بالمئة من احتياجها للنفط من الدول العربية ، واليابان تستورد ٨٥ بالمئة، بينما سيتزايد اعتماد الولايات المتحدة على النفط العربي ليصل في عام ١٩٨٥ الى ثلثي ما تستورده، والذي سيشكل بدوره نصف احتياجاتها .

ومن هنا فان قرار الدول العربية المصدرة للنفط بتخفيض انتاجها بالتدريج ورفع اسعاره سيشكل عامل ضغط شديد يتزايد تأثيره **كلما طالت مدة التخفيض** . فقد اقلعت اخر حاملة للنفط من السعودية متوجهة الى الولايات المتحدة قبل ثلاثة اسابيع تقريبا . وبما ان الرحلة تستغرق ستين يوما ، فيمكننا فهم اقرار مجلس النواب الامريكي (١٤ ـ ١١) لمشروع قرار يدعو الرئيس نيكسون الى فرض شامل لنظام الحصص في توزيع الوقود خلال ٣٠ يوما . ومن الاجراءات العديدة التي اتخذتها الولايات المتحدة في محاوله لامتصاص تأثير الاجراءات العربية ما ذكره مراسل رويتر في ١٤ـ١١ في لاس فيجاس ان سلاح الطيران الامريكي بدأ يقتصد في وقود الطائرات والغى بسبب ذلك طلعات تدريبية يقوم بها سلاح الطيران الامريكي عادة على طول وعرض الولايات المتحدة. وقد اضطرت ولايات امريكية عديدة الى اطفاء المصابيح العامة واضواء الاعلانات وفرض حد اعلى للسرعة على السيارات . ولن يعاد تزفيت عدد من المدن الامريكية بسبب نقص في الاسفلت . وتطال الاجراءات صناعات عديدة تعتمد على البترول او مشتقاته منها صناعة السيارات ومصانع للسماد والبلاستيك وصناعة الفولاذ في عدة مناطق من الولايات المتحدة (مجلة اوستن اميركان في تكساس) . ومن الصناعات الاخرى المهددة معظم فروع صناعات البتروكيمائيات التي تنتج النايلون والدواليب والاسطوانات وادوات المطبخ وبعض الالبسة (مثل الداكرون او التريلين) والمطهرات وبعض انواع الصابون وكذلك العديد من الصناعات الكيمائية بمعظم فروعها (لابد من التعليق هنا على مدى ما يمكن انتاجه بتصنيع النفط العربي عند مصادره ..)

هذا عدا عما سيصيب المواطن العادي من اجراءات في تقنين بنزين سيارته وتدفئة منزله ومكان عمله ومدارس اولاده مقابل دعم ومشاركة حكومته غير المشروط لسياسة العدوان الصهيوني على الامة العربية .

كيف يمكن حقا استعمال سلاح النفط ؟

بالرغم من اهمية قرار الدول العربية المصدرة للنفط بقطعه عن امريكا وتخفيض الانتاج والنتائج الاقتصادية وبالتالي السياسية التي قد يؤدي اليها . الا ان سؤالا ملحا يطرح نفسه باستمرار : هل تستطيع هذه الدول ان تستعمل فعليا سلاحا لا تملكه اصلا ؟ فكيف تستطيع السعودية التحكم بالوجهة التي يذهب اليها نفطها خاصة وانها تعتمد في تطبيق ذلك على حسن نية الشركات الامريكية نفسها ، وما الذي يمنع اعادة توجيه النفط عبر طرق اخرى. ان ما اوردته النهار (في ١٥ ـ ١١ ـ ٧٣) عما قاله الملك فيصل من ان خطر النفط يرفع عند «بدء الانسحاب» وكان في السابق « عند انتهاء الانسحاب » .. كذلك « اللخبطة » التي وقعت في نص القرار السعودي بين ما اذاعته الرياض وما اعلنته شركة ارامكو ، يعطي مؤشرا لحقيقة الموقف السعودي . فالسعودية تخوض في الواقع معركة اثبات وجود مع امريكا في المنطقة بالنسبة الى ايران ، وقطع النفط عن امريكا جزء من هذه « المعركة » الناتجة عن تناقض ثانوي ومؤقت بين مصالح ودور الرجعية السعودية وبين السياسة الامريكية التي تراهن على ايران . ان هذا «التناقض الثانوي» يرتكز على عوامل مؤقتة لابد ان تنتهي الى احد امرين اما اعتراف امريكا بدور كبير للرجعية السعودية او بتسوية بينهما . ان مصالح الرجعية السعودية لا يمكن ان تتناقض اساسا مع المصالح الاميركية ، ولا بد في النهاية ان يحلا مشاكل علاقتهما الثنائية ، وهذا ما تريده السعودية .. ان مطلبها الوحيد ان تعترف السياسة الامريكية بقدراتها ودورها العربي وان تعطيها الدعم العسكري والسياسي للعب هذا الدور وان تعفيها من الاحراج المتزايد الذي يسببه الدعم الامريكي المكشوف لاسرائيل ..

واضافة الى ذلك فان الرجعية السعودية وباقي دويلات النفط القليلة السكان تستفيد في الواقع من اجراءات التخفيض خاصة في ظل رفع الاسعار. ذلك ان قدرتها على التصرف بكل تلك الاموال الطائلة محدودة واهمها التسليح ومشاريع « الفخفخة » للمظاهر الغير مجدية والانفاق على السلع الاستهلاكية الغربية . لذلك نجدها تحتفظ بقسم وافر من عائدات النفط في المصارف الامريكية والاوروبية وتستثمرها في مساعدة الراسمالية الغربية . ان النفط ثروة مؤقتة ، لن تدوم الى ما بعد نهاية القرن بكثير . ومحاولة ابقاء المخزون الاحتياطي في باطن الارض لن يكون حاسما على المدى الطويل .

ان الرجعية العربية اقدمت تحت ضغط مصالحها السياسية وتحت الضغط الشعبي العربي الى اجراءات محدودة وجزئيه وضعت ـ لاول مرة ـ دول اوروبا امام حقائق مصالحها النفطية مع العرب ، وجعلت معظم دولها تتخذ مواقف حيادية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد ان كانت منحازة تماما لاسرائيل ، ووضعت امريكا ـ ايضا ـ امام اضرار عديدة بالرغم من ان ذلك لن يؤثر عليها الان كثيرا بقدر ما ينذر بمستقبل اسود بالنسبة لازمة الطاقة التي ستتفاقم بعد عام ١٩٨٠ . ان هذه الاجراءات المحدودة والجزئية فعلت كل ذلك فما بالك اذا ما وضعت الثروة النفطية تحت السيطرة الوطنية الكاملة واستعمل النفط العربي كسلاح سياسي فعلا ضد المصالح الامريكية؟!

ان المطلوب هو سياسة جذرية لا تقل عن :

ـ تأميم مصادر النفط في العالم العربي واعادتها الى ملكية شعوبها
ـ السيطرة على عمليات التنقيب والانتاج والتكرير والنقل والتسويق
ـ سحب الارصدة من البنوك الاجنبية واستعمال العائدات لمشاريع التنمية والتقدم في كل العالم العربي.

مناقشة لجنة الشؤون الخارجية

النظام اللبناني يصارع من أجل الحصول على مقعد في «مؤتمر السلام» !



اراد فؤاد نفاع بيانه امام لجنة الشؤون الخارجية ان يكون « كشف حساب » للسياسة اللبنانية خلال حرب تشرين وبعد وقف اطلاق النار. لكن بيان الوزير اتى يخوض في كل شيء باستثناء امر واحد سقط من البيان ومن المناقشات التي دارت حوله هو : «الدور الفعلي للبنان الرسمي في الحرب ثم في ما تعاقب من احداث بعد ان توقفت الحرب» .

استهل وزير الخارجية بيانه بالتأكيد على انه « لم يعد في وسع احد ان يدعي بان اسرائيل لا تقهر وانها قادرة على البقاء والتوسع حيثما تشاء » . لكن هل كان الوزير يتوجه بكلامه هذا ؟ هل كان يتوجه به للرأي العام الشعبي وهو الذي لم يتعامل مع اسرائيل يوما على انها عدو لا يقهر واستمرت مطالبته بانتهاج سياسة دفاع وطني جدية في وجه العدو الصهيوني سنين طويلة ؟! ام ان الوزير كان يتوخى تسجيل موقف جديد للمسؤولين يدير ظهره لسياسة الاستسلام واللامقاومة التي شكلت النهج الثابت للحكم على الدوام ؟

لقد افاض وزير الخارجية في تمجيده للمعارك التي خاضها المقاتلون العرب خلال حرب تشرين والتي هدمت اسطورة التفوق الاسرائيلي الكاسح ، لكنه نسي شيئا بسيطا ، نسي ان يذكر كيف ساهمت حكومته — خلال الحرب — في هدم تلك الاسطورة ! وكي لا يقع في احراج الصمت الكامل على هذا الصعيد . اذ انه بعد ان جال حول حرب تشرين جولة عربية وعالمية واسعة يتذكر انه مطالب بان يقول ولو كلمة صغيرة عن دور لبنان الرسمي ، هكذا حشر في منتصف بيانه فقرة تقول : « منذ ان بدأ القتال في السادس من تشرين الاول . اعتبرت الحكومة ان عليها واجبين اساسيين : اولهما ان تحمي الحدود الجنوبية حفاظا على سلامة الاراضي .. الخ . والواجب الثاني : ان تقدم للشقيقة سوريا كل ما يمكن تقديمه من سند ودعم .. الخ » . واذا كان الوزير قد بدا واثقا ، وهو يتلو هذا الكلام على مسامع اعضاء لجنة الشؤون الخارجية ، ان احدا منهم لن يناقشه الحساب في ما قدمته السلطة فعلا تنفيذا للادعاءات المذكورة ، فهل كان يحسب ايضا ان المواطنين سوف يتلقون هذه الادعاءات بنفس البساطة ؟ هل نسي ان المواطنين يعرفون في حماية الحدود الجنوبية بفضل « تدابير الحماية التي قررتها الحكومة منذ اليوم الاول للحرب » ؟! من هم الذين يريد الوزير نفاع اقناعهم بالادعاءات التي حشرها في بيانه ؟ هل هم سكان الجنوب الذين راوا باعينهم ولمسوا بانفسهم الانسحاب الرسمي الكامل ليس فقط من الحرب التي كان يخوضها الاخرون ، بل ومن ابسط متطلبات الدفاع عن الحدود الجنوبية التي كانت وما تزال تتعرض لهجوم اسرائيلي مستمر ؟ ان وزير الخارجية يتحدث عن تدابير الحماية بصيغة الفعل الماضي وكأنها كانت هناك وفق خطة جرى وضعها لتتلائم مع متطلبات الحرب .. ولكن ما قوله الآن والاعتداءات مستمرة على الجنوب في « التدابير » التي تنوي حكومته اتخاذها لتأمين الحدود؟

لو اردنا الاسترسال في مناقشة الادعاءات التي انطوى عليها بيان الوزير لما كان لسيل الاسئلة ان ينتهي . لكن الحديث عن « تدابير الحماية » ليس هو بيت القصيد في بيان وزير الخارجية . فالبيان ، رغم شموله وانتشاره على رقعة واسعة من القضايا عربيا ودوليا ، يبدو مخصصا في الاساس لتمرير نقطتين رئيسيتين :

الاولى : قوله « اما الولايات المتحدة ، فاعتقد انها اصبحت اليوم على رغم المساعدات التي قدمتها لاسرائيل ، اكثر استعدادا لتفهم مطالب العرب واوفر رغبة في التقرب منهم » .

والنقطة الثانية : اعلانه ان لبنان الرسمي ذاهب للمشاركة في مؤتمر السلام .

لذا لم يكن غريبا ان تركز الاكثرية الساحقة من اعضاء لجنة الشؤون الخارجية مناقشاتها وملاحظاتها على هاتين النقطتين . ضاربة صفحا عن محاسبة الحكومة بشخص رئيسها ووزير خارجيتها حول ما اتخذته فعلا من تدابير الدفاع الوطني . فلقد كانت تدرك ان الحديث عن تلك التدابير هو امر من مقتضيات صياغة البيانات فقط .. اما الواقع «فقضيته مفهومة» !

الاعتداءات والضمانات

لم يكن تثمين الوزير نفاع « للاتجاهات الايجابية » في السياسة الامريكية كافيا بالنسبة لبعض النواب كي يطمئنوا بالا الى ان الحدود اللبنانية اصبحت في حرز منيع ! وقد افصح النائب شفيق بدر عن هواجسهم في هذا المجال حين قال : « كنا نود ان نسمع ايضاحات عن نتائج زيارة سيسكو .. وعما اذا كانت المباحثات مع المبعوث الامريكي تناولت ضمانات لعدم استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان ، لانه عندما كان يزور لبنان كانت القرى في الجنوب تقصف ولم تزل . نريد ان نعرف اذا كانت الحكومة قد لمست من امريكا استعدادا لرد اسرائيل عن اعتداءاتها مع العلم انها هي الوحيدة القادرة على ذلك » .

لكن اجوبة وزير الخارجية على الملاحظات والاسئلة لم تستطع ان تشفي غليل النائب الباحث عن الضمانات الامريكية والذي لا يرى سبيلا لرد اعتداءات اسرائيل سوى التوسط لدى الولايات المتحدة كي تأمرها بالكف عن اجتياح الارض اللبنانية ! بل ان الوزير نفاع امتنع في اجوبته عن التطرق بصورة واضحة الى ما دار من محادثات مع سيسكو وآثر عدم الخوض في قضية الضمانات الامريكية اصلا . ذلك ان فتح ملف الضمانات على الملأ كان من شأنه ان يقود الحكومة واللجنة الخارجية الى مأزق .

فالطبيعة الخرافية لنظرية الضمانات الامريكية للبنان لم تنكشف يوما على حقيقتها مثلما انكشفت بعد زيارة سيسكو الاخيرة .

فلقد اكتفى المبعوث الامريكي بالاستماع الى هواجس المسؤولين اللبنانيين ومناشداتهم بان تتدخل واشنطن لدى اسرائيل لاقناعها بالكف عن الاعتداء على لبنان وباحترام حدوده ! ولم تصدر عن سيسكو كلمة واحدة مما كان المراهنون على كسب اميركا يودون سماعه . فهل كان باستطاعة وزير الخارجية ان يعلن هذه الوقائع أمام النواب ؟ واذا هو اعلنها فكيف يكون مخرج الحكومة عندئذ من « مأزق حماية الحدود » ؟

يبدو ان نواب اللجنة الخارجية كانوا يراعون هذه النقطة عندما امتنعوا عن الالحاح على مسألة الموقف الاميركي وضماناته المفترضة . الا انه لم يكن باستطاعتهم القفز عن الاوضاع السائدة على الحدود الجنوبية كليا ، ووجدوا انفسهم مضطرين مرة اخرى الى التساؤل : كيف يمكن وضع حد لما يجري في الجنوب تحت وطأة العدوان الاسرائيلي المستمر ؟

هنا وجد بعض النواب الفرصة سانحة لتكرار الاشارات والتلميحات الى وجود الفدائيين في لبنان بصفته « منبع المشكلات واساس اضطراب علاقة الهدنة القائمة بين لبنان الرسمي واسرائيل » . وقد كان امين الجميل اكثرهم وضوحا في هذا الصدد حين قال : « .. هناك امور نريد ان نطلع عليها ، ما هي نتائج تحرك رئيس الحكومة ؟ ما هي الضمانات العربية الدولية ؟ نريد ان نعرف ما هو المصير ؟ فهناك امور مصيرية . عندنا ٤٠٠ الف فلسطيني في لبنان وحياتنا على كف عفريت » .

وقد كان ممكنا ان تنطلق مناقشات اللجنة الخارجية من هنا لتصل كعادتها في اجتماعات سابقة الى تحديد سبب الاعتداءات الاسرائيلية بوجود حركة المقاومة الفلسطينية والى تعيين الحل المطلوب بالدعوة الى ايقاف العمل الفدائي . كان ممكنا ان يحصل ذلك مرة اخرى لولا ان حجة « نشاط الفدائيين » كمبرر للاعتداءات قد باتت حجة ساقطة فعليا من يد اسرائيل والرجعية اللبنانية على السواء . هذا المأزق الذي لم يعد ممكنا معه تبسيط المسألة هو ما عبر عنه النائب بطرس حرب بقوله : « .. طرأ جديد من الاحداث الاخيرة على السياسة اللبنانية الخارجية ، وهو ان الفدائيين اوقفوا نشاطهم ، وعلى الرغم من ذلك تعتدي اسرائيل على الاراضي اللبنانية ، واني اسأل ما هي المعلومات المتوفرة عند الحكومة عن اسباب هذه الاعتداءات ، بعد اللقاءات مع سيسكو وغيره .. » .

وحول القضية نفسها تساءل النائب انور الصباح « عن السبب في مواصلة اسرائيل ضرب قرى الجنوب » . ولقد اتى جواب رئيس الحكومة محكوما بالمنطق الغريب ذاته الذي كانت الاسئلة تنطوي عليه ، اذ قال ردا على المسائلين : « لا مبرر لهذا الضرب » !

هكذا انتهت لجنة الشؤون الخارجية ، ومعها رئيس الحكومة ووزير خارجيته ، من جولة المناقشات الواسعة التي اجرتها الى استنتاج « ثمين » لعل اعلانه سوف يوجه للخطة الاسرائيلية ضربة محكمة . فحين يقرر رئيس الحكومة امام النواب انه لا يرى مبررا لاعتداءات اسرائيل ، الا يكون بذلك قد وضع العدو الصهيوني في مأزق الاستمرار في هجماته دون مبرر ؟!

ان هذه الحصيلة التي انتهت اليها مناقشات لجنة الشؤون الخارجية ليست غريبة على الاطلاق عن المنطق الذي يسير سلطة لا تستطيع ان تكتشف حقيقة التناقض المصيري بين اسرائيل وجميع الشعوب العربية — ومنها الشعب اللبناني — وهي عاجزة بالتأكيد عن ان تصوغ جوابا وطنيا على ما يمارسه العدو الصهيوني من اجتياح مستمر للاراضي اللبنانية .

.. ذاهبون الى مؤتمر السلام ؟

يبقى الامر الاخر الذي تميزت به مناقشات لجنة الشؤون الخارجية وهو الحرارة الشديدة التي اتسم بها الحديث عن مؤتمر السلام . فحين كانت لغة الحرب هي السائدة في المنطقة على امتداد النصف الاول من شهر تشرين ، كان النظام اللبناني يداري انسحابه من المعركة بقرارات « المفرد والمزدوج » وبالاتصالات الهاتفية مع الذين يقاتلون على الجبهات العربية مؤكدا في كل حين ان تلك هي نسبة المشاركة التي يستطيعها في الصراع المحتدم في المنطقة . أما حين تقرر وقف اطلاق النار وبدأت مشاريع الحلول الاستسلامية تتوالى تحت مظلة النفوذ الامريكي ، فقد عاد صوت لبنان الرسمي يرتفع معلنا على لسان نواب ومسؤولين : لقد دقت ساعة المشاركة الكاملة في تقرير المصير العربي ! ولبنان الرسمي يصارع الان كي ينتزع لنفسه مقعدا رئيسيا في المفاوضات التي تضع السياسة الاميركية مقدماتها كي تتحكم بعد ذلك بنتائجها .

لم تشهد مناقشات لجنة الشؤون الخارجية اية محاولة لتقييم مشاريع الحلول التي اطلقتها مبادرات كيسنجر ومدى انسجامها او تناقضها مع المصير الوطني والقومي للشعوب العربية . بل كان السؤال الوحيد الذي يؤرق الجميع هو : هل سوف يدعى لبنان الى مؤتمر السلام وكيف نؤمن حصوله على بطاقة دعوة لحضور المؤتمر المذكور ؟

واذا كان اقطاب لبنان الرسمي يحسون الان بمرارة الهامشية السياسية التي فرضها عليهم انعدام دورهم العسكري في الحرب ، فان باستطاعتهم الاطمئنان الى قدرتهم على استعادة دور مؤثر في « تقرير مصير المنطقة » كلما قطعت عجلة الحلول الاميركية شوطا جديدا على طريق التنفيذ وكلما تدهورت الخطة السياسية لبعض الانظمة العربية على طريق المزيد من التنازلات . لكن على اقطاب لبنان الرسمي ان يعدوا انفسهم ايضا الى مواجهة ما سوف يواجهه الاخرون من الحكام العرب : تنامي العداء الجماهيري العربي للامبريالية الاميركية ومشاريعها ، ونهوض الحركة الشعبية في وجه الحلول الاستسلامية التي تكرس القهر القومي لمجموع الشعوب العربية .

وفي مثل هذه المواجهة لن يستطيع احد عزل الساحة اللبنانية عن الانخراط في النضال من اجل احباط نتائج الهجمة الاسرائيلية الاميركية المستمرة على المنطقة العربية .

تعديل المادة ٤٠ من قانون العمل والمطالب الرئيسية للطبقة العاملة

منذ حوالي الاسبوعين ، اقر مجلس الوزراء مشروع تعديل اساسي لنص المادة ٤٠ من قانون العمل ، المتعلقة باستفادة العمال من اجور ايام المرض . ويشكل التعديل مكسبا ملموسا للطبقة العاملة اللبنانية ، كان لنضالاتها ولا شك الاثر الاكبر في تحقيقه .

ويتناول التعديل كافة العمال الذين لم يقضوا مدة السنتين في الخدمة عند رب عمل واحد . فبينما كانت المادة ٤٠ ، حسب النص القديم ، تحرم العامل من اي تعويض في الاجور عن ايام المرض قبل ان يقضي فترة السنتين في العمل عند رب العمل نفسه ، اصبحت المادة ٤٠ بنصها الراهن تتيح للعامل الذي امضى ثلاثة اشهر عند رب عمل واحد ان يستفيد من اجازة مرضية مدفوعة حسب النسبة التي يحددها تفصيل المادة ٤٠ .

وقد اصبح نص المادة على الشكل التالي :

اذا اصيب الاجير بمرض غير الامراض الناجمة عن خدمته وحوادث العمل المنصوص عليها في المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٥ أ.ت تاريخ ٤ أيار ١٩٤٣ ، فله الحق باجازة مرضية تحدد على الوجه التالي :

١ — نصف شهر ، باجر كامل ، ونصف شهر ، بنصف اجر ، للاجير الذي قضى في الخدمة مدة ثلاثة اشهر واكثر حتى سنتين .

(هذا هو الجديد في نص المادة ٤٠ . بينما البنود الباقية ٢، ٣، ٤، ٥ ، بقيت كما هي وفق النص القديم) .

٢ — شهر باجر كامل ، وشهر بنصف اجر ، للاجير الذي قضى في الخدمة اكثر من سنتين حتى اربع سنوات .

٣ — شهر ونصف ، باجر كامل ، وشهر ونصف بنصف اجر ، للاجير الذي قضى في الخدمة اكثر من اربع سنوات حتى ست سنوات .

٤ — شهران ، باجر كامل ، وشهران بنصف اجر للاجير الذي قضى في الخدمة اكثر من ست سنوات حتى عشر سنوات .

٥ — شهران ونصف الشهر ، باجر كامل ، وشهران ونصف الشهر ، بنصف اجر للاجير الذي تفوق خدمته العشر سنوات .

وتكمن اهمية التعديل المذكور ، في ان قانون العمل اللبناني يبيح الصرف الكيفي ، وفي ان قسما كبيرا من العمال يتنقل بين المعامل نتيجة لهذا الصرف ، مما لا يتيح للعامل ان يثبت مدة سنتين عند رب عمل واحد كي يفيد بالتالي من تعويض ايام المرض . لذلك كان على قسم كبير من العمال ان يبقى بدون تعويض عن ايام المرض ليس فقط لمدة سنتين وانما ربما لعشر سنوات واكثر نتيجة للصرف المستمر الذي يتعرض له العامل .

ولادراك طبيعة المكسب الذي حققته الطبقة العاملة اللبنانية لا بد من استعادة النتائج السابقة التي اسفرت عنها المواجهة بين ارباب العمل والدولة وبين العمال بصدد تطبيق الضمان فقد كان انتزاع قرار البدء بتطبيق فرع الضمان الصحي المكسب الذي افتتح المعركة ولم يغلقها . ودارت المعركة بين ارباب العمل والدولة من جهة والطبقة العاملة من جهة اخرى على عدة جبهات ، اولها توزيع نسبة الاشتراكات بين العمال وارباب العمل ، وثانيها تركز حول المادة ٢٣ من قانون الضمان الاجتماعي التي تحرم العامل مهما كانت مدة خدمته من اجور الايام الثلاثة الاولى للمرض . وثالثها كان يتناول شرط انقضاء السنتين في الخدمة عند رب عمل واحد ليبدأ العامل في تقاضي التعويض عن ايام المرض محسوما منها بالطبع ايام المرض الثلاثة الاولى .

واذا كان الاتحاد العمالي العام قد تمكن من تحقيق مكسب بالتخفيض النسبي لاشتراك العامل في صندوق الضمان ، الا ان تراجعه بالنسبة لتعويض ايام المرض كان فادح الاثار على الطبقة العاملة ككل فيما يخص تعويض الايام الثلاثة الاولى للمرض ، واصاب بشكل مباشر الفئات العمالية خاصة الصناعية منها فيما يخص شرط السنتين من العمل عند رب عمل واحد كمدخل للتعويض عن ايام المرض ، لان الفئات الصناعية معرضة اكثر من غيرها لسيف الصرف الكيفي .

ولم يكتف ممثلو النقابات بهذا القدر من التنازلات فبعد اقل من اسبوعين من تنفيذ الضمان الصحي ، اتخذ مجلس ادارة الصندوق بموافقة اجماعية لممثلي ارباب العمل والعمال قرارا «ينظم» تقديم العناية لاجراء المؤسسة الصناعية التي يزيد عدد عمالها عن ٦٠ عاملا . بموجب القرار المذكور وتحت ستار صعوبة انتقال العامل الى الصندوق ، «ومنع التلاعب» تنازل الصندوق بموجب عقد خاص عن صلاحياته في دفع العناية الطبية والرقابة على الدفع الى صاحب المؤسسة نفسها . ولتأمين ذلك يطلب الصندوق كشفا بعدد العمال في المؤسسة وعدد افراد عائلاتهم ثم يدفع على اساس الكشف ٨٢ ل.ل. عن كل عامل وكل فرد من افراد اسرته .

وبذلك اصبحت مهمة رب العمل تقليص المدفوعات الى اقصى حد ممكن وسرقة الاموال المودعة «لديه» . ومن اجل ذلك استخدم ارباب العمل طيلة السنوات الماضية طريقة سهلة . فهم يبلغون العمال ان الطبيب المخول اعطاءهم التقارير والوصفات الطبية هو طبيب المؤسسة فقط (تحت طائلة التهديد بالطرد) .

وبعد هذا التراجع الكبير عاد صندوق الضمان فتراجع خطوة كبيرة الى الوراء دون ان يحرك الاتحاد العمالي العام ساكنا . فقد تخلى صندوق الضمان عن اسعار ادويته المخفضة في الصيدليات والتي كان يحصل عليها المضمونون . وكان ذلك اثر الدعوة للاضراب التي وجهتها نقابة الصيادلة نتيجة وجود سعرين للدواء نفسه وصل الفرق بينهما احيانا الى ٦٣ ٪ مما كان ينطوي على مخاطر شديدة بالنسبة لمستوردي الادوية اهمها احتمال ان تعمد الدولة الى تخفيض اسعار الادوية جميعا عندما تتفاقم النقمة الشعبية على غلاء الادوية غير المضمونة . كذلك لم يخض الاتحاد العمالي العام معركة عندما فشل اميل البيطار في تخفيض سعر الدواء وبقيت الاسعار على حالها .

لقد اسفرت معركة الضمان الصحي في مرحلتها الاولى عن عدد من المطالب التي دخلت برنامج نضال الطبقة العاملة اللبنانية . وبالفعل كان كل تحرك عمالي على نطاق المعمل او على الصعيد العمالي العام يتناول النضال في سبيل تعديل قانون الضمان ضمن الاتجاهات التالية :

١ — تخفيض سعر الدواء عبر حصر استيراد الدواء بصندوق الضمان ، وقد اكتسب هذا المطلب ولا يزال اهمية خاصة لان العامل المضمون يدفع ٣٠٪ من ثمن الدواء ، وبالتالي فان ما يدفعه يتصاعد مع تصاعد سعر الدواء ، هذا دون الحديث عن الفئات الشعبية الواسعة غير المضمونة والتي تكتوي بنار اسعار الدواء .

٢ — ان يختار العامل الطبيب الذي يشاء ، وان تعتبر تقارير هذا الطبيب ووصفاته ملزمة لرب العمل ولصندوق الضمان . وبالتالي الغاء اي عقد خاص بين رب العمل وصندوق الضمان لتصبح العلاقة مباشرة بين العمال وصندوق الضمان دون توسط رب العمل .

٣ — ان تعدل المادة ٢٣ من قانون الضمان ، حتى يستفيد العامل من تعويض الايام الثلاثة الاولى للمرض . باعتبار ان معظم حالات المرض هي من النوع الذي لا يتطلب اكثر من ثلاثة ايام اجازة .

٤ — عدم اشتراط خدمة السنتين عند رب عمل واحد للحصول على تعويض ايام المرض .

ان سياق نضال الطبقة العاملة اللبنانية خلال الاعوام الماضية ، يوضح حدود المكسب الذي احرزته الطبقة العاملة عبر تعديل المادة ٤٠ . وهو يضع نضال الطبقة العاملة اللبنانية في سبيل تعديل قانون الضمان ضمن موقع متقدم على طريق النضال في سبيل :

١ — تعديل المادة ٢٣ من قانون الضمان حتى يحصل العمال على اجور الايام الثلاثة الاولى للمرض .

٢ — تخفيض اسعار الدواء وحصر استيراده بصندوق الضمان .

٣ — الغاء العقود الخاصة بين صندوق الضمان وارباب العمل والسماح للعمال باختيار اي طبيب كان .

كيف ولماذا سقطت اسرائيل في القارة الافريقية ؟.

■ العلاقات الاسرائيلية الافريقية ولدت محكومة بتناقض رئيسي : التناقض بين دولة تلعب دور الوكيل المحلي للامبريالية وشعوب حديثة الاستقلال

■ ان تشديد النضال ضد الامبريالية هو المدخل الجدي لكسب شعوب العالم – ومنه افريقيا – الى جانب قضايانا الوطنية .

قطعت ، حتى الان ، ٢٩ دولة افريقية علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، سبع دول قبل حرب تشرين الاول و٢٢ دولة منذ بدء الحرب وخلالها وعلى اثر وقف اطلاق النار . ويبلغ عدد سكان الدول التي اقدمت على هذه الخطوة اكثر من ١٥٨ مليون نسمة وتبلغ مساحتها الجغرافية حوالي ١٢ مليون كيلو متر مربع .

ولقد لعب مؤتمر دول «عدم الانحياز» دورا في التأثير على بعض الدول الافريقية وخاصه في مجال فضح الطبيعة العدوانية والتوسعيه لاسرائيل وارتباطها بالامبريالية العالمية وفي طليعتها الولايات المتحدة الاميركية . بالاضافة الى دور كل من كوبا ، عندما اعلن كاسترو امام العالم قطع علاقات بلاده الدبلوماسيةمع اسرائيل بسبب مواقفها العدوانية ضد الشعوب العربية ولعبها دور الوكيل الامبريالي للولايات المتحدة في المنطقة العربية والقارة الافريقية بشكل خاص ، ومنظمة دول الوحدة الافريقية التي اتخذت مقررات هامة في مؤتمرها الاخير في الجزائر لصالح الشعوب العربية .

وبقيت دولتان افريقيتان عنصريتان (جنوب امريقيا وروديسيا) على علاقات وثيقة باسرائيل وهناك ٥ دول مستعمرة لم تقطع علاقاتها حتى الان ، ودولة واحدة تخضع لضغوطات افريقيا الجنوبية الاقتصادية والسياسية لم تستطع ان تقدم على هذا العمل .

اسباب قطع العلاقات من وجهة نظر الدول الافريقية

من الصعب حصر اسباب طرد افريقيا لاسرائيل من القارة في عامل واحد وسبب مشترك . اذ انه ليس هناك سببواحد يجمع مواقف كافة الدول الافريقية التي اقدمت على هذه الخطوة ضد اسرائيل ، بسبب عدم التجانس السياسي والتوازن الاقتصادي بين هذه الدول وبسبب التفاوت في طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين كل من هذه الدول وبين اسرائيل اصلا .

كما ان كل دولة افريقية اقدمت على شرح اسباب قطع علاقاتها بشكل مختلف عنالاخرى وذلك حسب نسبة صلاتها المتفاوتة سابقا .

الا انه يمكن ايجاز الاسباب الظاهرية والمعلنة بالشكل التالي :

أ – بعض الدول الافريقية اعلن قطع العلاقات بسبب «انتهاك اسرائيل لقرارات مجلس الامن والامم المتحدة ورفضها الخضوع لنلك المقررات والمطالب » .

ب – او لان اسرائيل تحتل اراضيدولة افريقية (مصر) ذات مكانة في منظمة الوحدة الافريقية .

ج – او لان اسرائيل تحتل اراضي دول عربية ذات صلات حسنة معها وروابط عديدة جيدة .

د – وبعضها رهن اعادة العلاقات مع اسرائيل بمدى تنفيذ الاخيرة لقرارات مجلس الامن ومدى اقدامها على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة .

ه – والبعض الاخر ، وقف موقفا مبدئيا من اسرائيل نفسها كوجود صهيوني استيطاني وطالب بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره وبالعودة الى بلاده (غينيا واوغندا والصومال التي لم تعترف اصلا باسرائيل) .

ويعبر الموقف الاخير عن السبب الاكثر جوهرية والذي رفضت اكثر الدول الافريقية الاعلان عنه او الاعتراف به (اثيوبيا وساحل العاج) اذ انه يكشف بالتحديد العلاقة العنصرية والاحتكارية التي مارستها اسرائيل ضد الدول الافريقية طوال سنوات ، لدرجة انها شكلت ظاهرة جديدة من ظواهر الاستعمار الجديد في افريقية .

رد فعل اسرائيل

حاولت اسرائيل منذ البداية تجاهل عزلتها الدولية والسياسية في العالم ، وخاصة بعد اعلان كوبا قطع علاقاتها معها ، مع ابداء بعض «التأسف» . بعد ذلك حاولت التظاهر امام العالم والرأي العام الاسرائيليباللامبالاة وعدم الاكتراث لاهمية اقدام بعض الدول الافريقية على مثل هذه الخطوة «ساخرة» من تصريحات عيدي امين ومستفيدة من طرده للمهاجرين الاسيويين من اوغندا وقبل حرب تشرين تنازلت الحكومة الاسرائيلية عن تجاهلها ومحاولات طمسها لاسباب فشلها الدبلوماسي في افريقية ، فاخذت ترد ذلك الى اموال ليبيا والسعودية والبترول العربي ثم الى الضغوطات السياسية التي تمارسها الدول الاسلامية ذات التأثير في القارة ، وذلك لتزيل الطابع الوطني عن هذه الخطوة ولتبعد اي شك بالاتجاه العدواني والسيطرة الاقتصادية للسياسة الاسرائيلية في الدول الافريقية علاوة عن سياستها التوسعية تجاه الدول العربية .

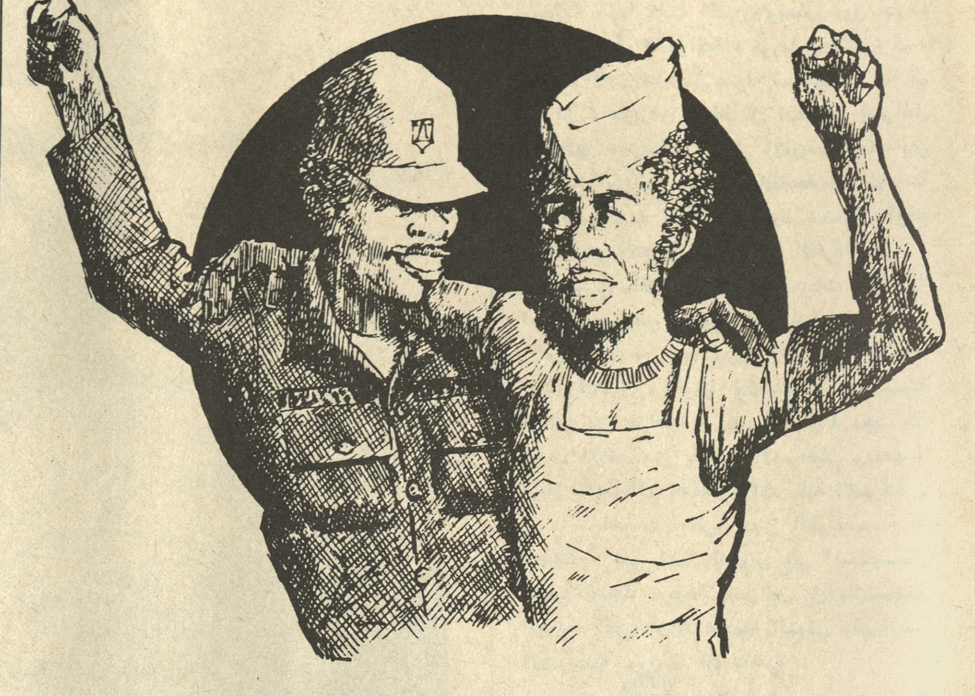
خلال الحرب وبعدها اخذت اسرائيل تشن هجوما مسعورا على الدول الافريقية وتنعتها بمختلف الاوصاف وتشتمها عبر تصريحات دوائرها الرسمية . بعدها اقدمت بعض الصحف الاسرائيلية على التطرق لموضوع الازمة الدبلوماسية وتحليل الخلافات السياسية وطبيعة العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وافريقيا ، خلال ازمة اوغندا وبعدها . ولم يعد باستطاعة الحكومة الاسرائيلية تجاهل الامر والخسائر المادية والسياسية التي اصيبت بها نتيجة هذه السياسة العدوانية الالحاقية .

بعد اعتراف اسرائيل بهذه الظاهرة ، ادارت ظهرها للعزلة السياسية التي تحيط بها في القارة الافريقية ، وخاصة بعد اقدام اثيوبيا على قطع علاقاتها الدبلوماسية بالرغم من «الصداقة التاريخية» و «المصاهرةالقديمة» بين اجداد هيلاسيلاسي والملك سليمان بن داوود . فاخذت الحكومة الاسرائيلية تؤكد بلسان رئيسة الوزراء غولدا مائير ان صديق اسرائيل الوحيد والحميم هو الولايات المتحدة الاميركية . وتلاها كل من ألون وايبان ودايان في كيل المديح لاميركا « التي لولاها لخسرنا الحرب » مذكرين اياها بان اسرائيل هيالدولة الوحيدة « التي تحفظ مصالحها في هذه المنطقة المهمة » من العالم .

وعلق احد المسؤولين الاسرائيليين على عزلة حكومته في افريقيا فقال : « لا ريب اننا تلقينا نكسات في افريقيا خلال الحرب . اننا نأسف باخلاص لذلك » وقال مسؤول اخر : « الدول العربية بذلت الكثير من الضغط على الافريقيين ومع كل هذه العائدات من النفط ، يملك العرب الكثير من القوة . ان الحرب في الواقع لم يكن لها تأثير . لقد استخدمت الحرب كمبرر فقط » .

بعد مؤتمر دول « عدم الانحياز » علقت جريدة دافار على موقف الدول الافريقية بقولها: « يجب الاعتراف ان عزلة اسرائيل هي نتيجة سياستها وتصرفاتها ، وكان بامكانها تفادي هذه العزلة لو وافقت على الانسحاب من المناطق كافة مقابل السلام ، واقلعت عن الاستيطان وخلق الحقائق وراء الخط الاخضر، او ضبطت ردود فعلها العسكرية علىاصابات العرب لها ... » .

وكتبت جريدة معاريف قائلة : « ان من يتجول هذه الايام في اعماق افريقيا ، ويلتقي بعدة الاف من الاسرائيليين الموجودين هناك بمهمات مختلفة ، ووظائف خاصة وعامة ، يصعب عليه التخلص من الشعور ، بان الاسرائيليين تعبون بالمهمة التي كلفوا انفسهم بها . انهم يعانون مشاعر التعب والتشكك باهدافهم .واذا كانت لم تصل اصداء هذه المشاعر الى داخل اسرائيل ، فذلك لان الكثيرين جدا من الاسرائيليين العاملين في الشؤون الافريقية ، لا يريدون الاعتراف بهذا الواقع ، لان هناك «رقابة» على الصحف الاسرائيلية فيما يتعلق بالكتابة عن افريقيا .. ان الذين توصلوا منذ ١٥ عاما ، الى استنتاج متسرع ، بان افريقيا ، ارض خصبة للاستغلال الاقتصادي ، اي مرعى لاسرائيل ، قد اصيبوا اليوم ، بخيبة امل مريرة ... » .



وقالت جريدة دافار ايضا : « ان الفشل الدبلوماسي ، يجب ان يشكل حافزا لاعادة النظر في السلوك الاسرائيلي العام ، وان كان وجود ثماني دول عربية ، وعدة دول اسلامية في افريقيا ، يشكل عائقا مهما امام العلاقات الاسرائيلية الافريقية » ...

كيف نمت العلاقات الاسرائيلية – الافريقية ؟

حاولت اسرائيل منذ قيامها ان تظهر بمظهر الدولة «التقدمية الناشئة» التي ولدت نتيجة «كفاح وطني لنيل استقلالها ضد الاستعمار البريطاني» ، ومن هنا اخذت تقدم نفسها للبلدان الافريقية على انها دولة « فتية » تعمل على مساعدة الدول الصغيرة والفقيرة والمستقلة حديثا عن شبكة الاستعمار العالمي (بريطانيا وفرنسا وغيرهما) .

وانشات اسرائيل – لتحقيق اهدافها – منذ سنوات الخمسينات « وحدة المساعدات والعلاقات الخارجية في وزارة الدفاع » التي تتم في اطارها جميع اعمال «المساعدات» العسكرية والخاصة لبعض الدول الافريقية. كما انها خصصت نصف موازنة «المساعدات» الخارجية التي تبلغ عشرة ملايين دولار الى الدول الافريقية . واقتصرت مساعداتها على الدعم العسكري وتوريد الاسلحة وتدريب الجيوش وتخريج الضباط .

واقامت اسرائيل علاقات وثيقة مع الدول العنصرية المعزولة عن القارةالافريقية نفسها (جنوب افريقيا وروديسيا) . وفي الوقت نفسه عمدت الى اقامة صلات سياسية مع الدول المستعمرة من قبل بعض البلدان الاوروبية الرأسمالية وعملت على تطويق الدول الافريقية المستقلة حديثا عن شبكة الاستعمار القديم لتقوم مكانها بدور الوكيل الامبريالي للاستعمار الجديد المتمثل بشكل رئيسي بالولايات المتحدة الاميركية . واخذت اسرائيل تمهد ، للامبريالية الاميركية ، الطريق للتغلغل الى افريقيا كمقدمة لقطر الدول المستقلة حديثا بعجلة اميركا التي لم تكن في ذلك الوقت تتمتع بنفوذ قوي، اقتصاديا وسياسيا، كما هي الحال بالنسبة لوضعها في اميركا اللاتينية واسيا .

انحصرت «المساعدات الاسرائيلية» للدول الافريقية الحديثة الاستقلال باتجاهين : الاول، تدريب جيوشها وتخريج ضباطها كمراهنة مبدأية على اقدام هذه الجيوش في المستقبل على استلام السلطة السياسية بانقلابات عسكرية ذات اتجاهات يمينية مؤيدة للولايات المتحدة الاميركية (حصلت عدة انقلابات بهذا الاتجاه) الثاني ، دفع الدول الافريقيةالحديثة باتجاه عسكري والابتعاد عن التنميةالاجتماعية والبناء الاقتصادي المتطور والاعتماد بشكل رئيسي على السلاح الاسرائيلي الصنع لزيادة ارتباطها السياسي باسرائيل من جهة اولى وعدم الاستغناء عن مساعداتها المالية من جهة ثانية، والحاق اقتصادها بالمشاريع الصهيونية وتحويلها الى سوق لاستهلاك المنتوجات الاسرائيلية من جهة ثالثة .

عبر عن هذه السياسة العسكريةالاسرائيلية في افريقيا مراسل جريدة هآرتس في مقال له عن اوغندا في ٢٨–٩–٧١ فقال : « اخذت النفقات العسكرية تثقلموازنة الدولةاليوغندية ويعرب بعض الديبلوماسيين الغربيين ، عن قلقهم من وقوع ازمة اقتصادية خطيرة خلال الاشهر القريبة . ويقول معظم هؤلاء – وحتى بعض الاوغنديين ، الذين لا يرتاحون للاولوية المنوحة للنفقات الامنية – ان اسرائيل، التي يساعد مستشاروها على تقوية الجيش ، هي المسؤولة الاساسية عن العجز الهائل في موازنة الدولة ... »

وينقل مبعوث جريدة هآرتس عن لسانشاب اثيوبي جامعي حديثا حول العلاقة مع اسرائيل : « لا تعمل اسرائيلبما فيه الكفاية، لتشجيع الاصلاح هنا . فالامن والسياسة مهمان ، ولكن هذا لا يكفي . عليكم التركيز اكثر على تنمية المناطق الريفية سواء بالتأثير على وزارة الزراعة هنا ، او عن طريق المنح الدراسية والتدريب وتنظيم التعاونيات الزراعية . ينبغي تدعيم الصداقة بواسطة المساعدة في مجالات الحاجات الاساسية للسكان . ان ٩٥ بالمئة من السكان هم زراعيون . لا يحرزون اي تقدم . ومن المستحسن ان تكون نظرتكم الى المستقبل بعيدة . وان تغيروا نظام الاولويات لمساعدتكم ... » .

يبدو ان الشاب الاثيوبي الجامعي لم يدرك تماما طبيعة «المساعدات» الاسرائيليةوخلفياتها السياسية . اذ ان مبعوث هآرتس يكشفعن حقيقة العلاقات الاقتصاديةالاسرائيلية الاثيوبية بوضوح ، فيقول: « ان جزءا كبيرا من البضائع الاسرائيلية ياتي كمواد خام او منتوجات نصف مصنعة ، ويستكمل تصنيعها في المصانع الاثيوبية ، وخصوصا في المصانع التي انشئت بمبادرة اسرائيلية – اثيوبية مشتركة ... » ويتابع : « ان اكبر مشروعين صناعيين في اثيوبيا هما – افام – وهو مصنع للادوية في اديس ابابا ، ومزرعة القطن في افادي ، وتقع على بعد ٢٥٠ كلم الى الشرق من العاصمة ، وساهمت في المشروعين شركتان اسرائيليتان . » .

اما عن العلاقات الاسرائيلية مع جنوب افريقيا فهي متينة ومتشابهة لدرجة التطابق. اذ توجد في جنوب افريقيا اغنى « جالية » يهودية في العالم قوامها ١١٥ ألف شخص ، تجمع تبرعات سنوية لاسرائيل بلغت ٩٨مليون ليرة عام ١٩٧٠ وارتفعت الى ١٤٠ مليون ليرة عام ١٩٧١ . وبسبب مركز اليهود الاحتكاري في جنوب افريقيا ترفض اسرائيل تشجيعهم على الهجرة اليها ، عكس دعاياتها ضد الاتحاد السوفياتي وتحريضها اليهود السوفيات على الهجرة .

كما انها تشجع الهجرة اليهودية المعاكسة من اسرائيل للذهاب الى جنوب افريقيا وليس العودة الى اوروبا او الاتحاد السوفياتي . ولدى اسرائيل خطة استراتيجية مشتركة مع جنوب افريقيا في السياسة العدوانية المتعلقة في القارة الافريقية .

ويشرح سولبرغر احد محرري جريدة «نيويورك تايمز» هذه العلاقة الوطيدة فيقول في رسالة له : « حققت اسرائيل دون قصد ، باغلاق قناة السويس ، فائدة لجنوب افريقيا، فقد عبرت عشرون الف سفينة ميناء كيب تاون في السنة الماضية ، مقابل ثمانية الاف في السنة خلال الفترة التي سبقت اغلاق القناة . وقد زاد اغلاق القناة من أهميةمكانة جنوب أفريقيا ، فتركز الانتباه على هذه الدولة كمحور عالمي ، وكحصن للنصف الجنوبي من الكرة الارضية » ...

وعلقت جريدة معاريف على الصداقة الاسرائيلية – الجنوب افريقية بعنصريةبالغة، فقالت : « ان البيض في جنوب افريقيا ، ◀

يخشون ان يمتد النفوذ السوفياتي ، اذا سقطت اسرائيل ، ليهدد الدولة والحضارة اللتين بناهما الجنس الابيض في أقصى جنوب أفريقيا . وان نجاح اسرائيل عسكريا ، وانجازاتها الاقتصادية والثقافية ، هو بمثابة برهان قاطع على ان باستطاعة البيض في أفريقيا ، تحقيق نجاح مماثل ... .

سقوط خرافة « المساعدات » الاسرائيلية

كانت اسرائيل تخفي طبيعة علاقاتها الاقتصادية بالدول الافريقية « بورقة التين » التي تسمى المساعدات . واخذت حقيقة هذه « المساعدات » تنضح سنة بعد سنة ، اذ كان الهدف منها ربط الدول الافريقية بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي والمالي بشبكة الامبريالية الاميركية . فالمساعدات يغلب عليها الطابع العسكري لا الانمائي ، والجيش سلح بالمعدات الاسرائيلية ، والقروض المالية كانت لاجل قصير وبفوائد عالية جدا ، والثروات الافريقية مسخرة لآلة الانتاج الاسرائيلية ، والميزان التجاري اخذ يتجه لصالح اسرائيل بعد ٥ حزيران بشكل حاسم ، والتبادل التجاري من ناحية نوعية السلع والبضائع كان لصالح اسرائيل بشكل قاطع فهي تستورد المواد الخام والمعادن الصناعية والمعادن الثمينة لسد حاجات المصانع لاعادة تصديرها لها فيما بعد على اساس بضائع جاهزة وسلع معدة للاستهلاك . ولجأت اسرائيل اخيرا الى طريقة حديثة في الاستعمار فاخذت تقيم المشاريع المشتركة والصناعات المعدة خصيصا لاستغلال وتحويل المنتجات الزراعية الافريقية التي هي بحاجة اليها دون ان تعطي مردودا فعليا على صعيد تنمية الشعوب الافريقية ، وباختصار كانت اسرائيل تمثل دور الوكيل الامبريالي في أفريقيا ، كما تلعب دورها في حماية المصالح الاميركية في المنطقة العربية . كانت علاقة اسرائيل بالدول الافريقية شبيهة بعلاقة الدول « الكولونيالية » ببلدان « المتروبول » . وبالتالي كانت العلاقة محكومة سلفا بالتناقض الحاد ومعرضة منذ البداية الى الانفجار وثم الانهيار والتلاشي . وكلما مر عليها الوقت كلما اتضحت على حقيقتها . وجاء عدوان ٥ حزيران وقطعت غينيا علاقاتها مع اسرائيل وأعقبتها فيما بعد أوغندا . ومع انفجار الازمة الاوغندية سقطت « ورقة التين » لتسقط معها خرافة المساعدات الاسرائيلية .

لقد كان الميزان التجاري في البداية لصالح أوغندا ، فصادرات اسرائيل اليها عام ١٩٦٢ بلغت ...ر٢٠ دولار ووارداتها بلغت في العام نفسه ...ر٣٥٠ دولار ، الا ان الميزان التجاري بدأ يتطور بالتدريج لصالح اسرائيل فبلغت صادراتها عام ١٩٧٠ ...ر٦١٤ر٥ دولار بينما كانت الواردات لا تتجاوز ...ر١٣٦ر١ دولار ... ووقعت الخزينة الاوغندية بعجز مالي ضخم بسبب اضطرارها لسد سندات الدين لاسرائيل ، التي رفضت تمديد مدة استيفاء الديون ، ونتيجة لهذه السياسة انخفض احتياطي العملات الاجنبية خلال الفترة من كانون الثاني ١٩٧١ الى خريف ١٩٧١ من ٨ر٤٤ مليون دولار الى اقل من ٥ ملايين دولار . وقال عيدي أمين في تصريح له لمراسل صحيفة البرافدا في نيسان ١٩٧٢ : « ان الاسرائيليين تسللوا الى الاجهزة العسكرية في اوغندا بما في ذلك الشرطة والمخابرات وامتد نفوذهم الى حد تسجيل المحادثات التلفونية للمسؤولين » .

وبالنسبة للميزان التجاري بين أفريقيا واسرائيل ، كان في البداية ، كالعادة ، لصالح الدول الافريقية وانتهى في مطلع سنوات السبعينات لصالح اسرائيل بشكل حاسم . فلقد بلغت صادرات اسرائيل عام ١٩٦٣ ما يزيد على ١١ر١٣ مليون دولار بينما كانت وارداتها توازي ٢١ر٤ مليون دولار ، وفي عام ١٩٧١ بلغت صادراتها ٩٣ر٤٧ مليون دولار بينما وارداتها استقرت على ٥ر٢٥ مليون دولار .

تقول دراسة مفصلة اصدرتها « مؤسسة الدراسات الفلسطينية » حول علاقات اسرائيل بالدول الافريقية : « لا تعطي المبادلات التجارية الرسمية بين اسرائيل وافريقيا ، رغم دلالتها ، فكرة دقيقة عن الحجم الواسع للنشاط الاسرائيلي الاقتصادي في القارة ، وهي لا تكشف الا مساحة ضيقة من هذا النشاط الذي تؤلف المشروعات الاقتصادية للشركات الاسرائيلية جانبه الاوسع والاهم . وعلى سبيل المثال ، كان حجم مشروعات شركة « سوليل - بونيه » الاسرائيلية وحدها في افريقيا بلغ في اوائل عام ١٩٧٠ .. ٤٤ مليون دولار تقريبا ، وهو رقم يفوق مجمل صادرات اسرائيل لقارة افريقيا باسرها في العام نفسه والتي بلغت ٥ر٤١ مليون دولار » . والجدير بالذكر ان لدى اسرائيل اكثر من ٣٠ شركة استشارية عاملة في افريقيا . وتقول نشرة « مؤسسة الدراسات الفلسطينية » انه « في السنوات الاربع المبكرة ما بين ١٩٥٩ - ١٩٦٣ مثلا ، كان هناك ٥٠ مشروعا اسرائيليا - افريقيا مشتركا (و ٢٤ مشروعا آخر قيد التخطيط) يعمل فيها ٤٠.. موظف اسرائيلي ويقدر معدل دورات رساميلها باكثر من ٣٠ مليون دولار » . وحول عدد الخبراء الاسرائيليين تقول النشرة : « خصصت اسرائيل ثلثي خبرائها لقارة افريقيا ، وما بين ١٩٥٨ - ١٩٦٩ عمل في افريقيا ٢٢٣٤ خبيرا اسرائيليا من مجموع ٣٥٠٠ خبير عملوا في « العالم الثالث » . وتذكر النشرة انه « لم يكن لاسرائيل عام ١٩٦٠ سوى اتفاق تعاون واحد مع أفريقيا ، وفي ١٩٧١ أصبح لها ٢٤ اتفاق تعاون سارت بشكل متواز مع حركة الاستقلالات الافريقية» ...

أسباب قطع العلاقات

رأينا أعلاه الاسباب الحقيقية لاقدام الدول الافريقية على قطع علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل عكس ما تدعيه الاخيرة من أسباب شكلية لاقدام أفريقيا على هذه الخطوة . ورأينا كيف أن تصريحات المسؤولين الافريقيين لاتعكس بشكل صريح الخلفية الاقتصادية والسياسية لاقدامهم على قطع علاقاتهم باسرائيل .

لقد لعبت السياسة الاقتصادية لاسرائيل دورا أساسيا في تنمية العلاقات الدبلوماسية مع البلدان الافريقية منذ سنوات الخمسينات حيث استغلت حداثة استقلال هذه الاخيرة عن شبكة الاستعمار العالمي وقدمت نفسها لها على أنها الدولة المحبة « للسلام » والطامحة لمساعدة الدول الجديدة في تنمية نفسها . الا أن اتضاح حقيقة هذه السياسة وانكشاف طبيعة « المساعدات » الاسرائيلية شكل مقدمة لا بد منها لاقدام الدول الافريقية على قطع علاقاتها وبشكل متفاوت مع اسرائيل .

وهناك بعض الاسباب التي أكدت حقيقة « نوايا » اسرائيل وكشفت بسرعة أمام الشعوب الافريقية مخططات الدولة الصهيونية وأهدافها السياسية والاقتصادية ، منها :

١ ـ بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، ازدادت عزلة اسرائيل السياسية بعد احتلالها لاراض عربية جديدة ، فاقدمت اكثرية البلدان الاشتراكية على قطع علاقاتها الدبلوماسية معها ، بينما كانت الصين وبعض دول جنوب شرقي اسيا الاشتراكية (كوريا وفيتنام) قد رفضت الاعتراف أصلا بدولة اسرائيل . كما أن عدوان ٥ حزيران أسقط كل ادعاءات اسرائيل وأقوالها ، وبدأت الدول الافريقية تخاف من سياسة اسرائيل وخاصة بالنسبة لعلاقتها الوثيقة بجنوب أفريقيا ولازدياد تمتعها بالموقع الاحتكاري التجاري والمالي في القارة .

٢ ـ في مطلع سنوات السبعينات بدأت اسرائيل تمارس ضغوطا اقتصادية على الدول الافريقية ان من جهة الميزان التجاري وتحميلها أعباء الديون والفوائد وامتصاص احتياط الذهب من خزائنها أو من جهة ربط عجلة نموها الاقتصادي بالاطار الاسرائيلي ودفعها شيئا فشيئا الى أحضان الامبريالية الاميركية .

٣ ـ أحست بعض الدول الافريقية أن مصالحها على الامد الطويل وفي المستقبل البعيد ليست مرتبطة باسرائيل بل بالدول العربية التي يتزايد حجمها الدولي وقدراتها الاقتصادية ووزنها السياسي .

٤ ـ وجدت بعض الدول الافريقية ان سياسة اسرائيل تتسم بشروط التبعية لها وذلك باخضاع اقتصادها للمصالح الصهيونية والامبريالية في أفريقية مما ولد لها أزمة اقتصادية وسياسية خانقة كانت سببا في قيام عدة اضطرابات اجتماعية .

٥ ـ دور المقاومة الفلسطينية وفصائل حركة التحرر الوطني العربية في ابراز الوجه التقدمي للنضال العربي ـ الفلسطيني ضد الامبريالية والصهيونية . وازدياد التاييد للشعوب العربية من قبل الشعوب الافريقية وخاصة طلائع حركات التحرر الوطني فيها .

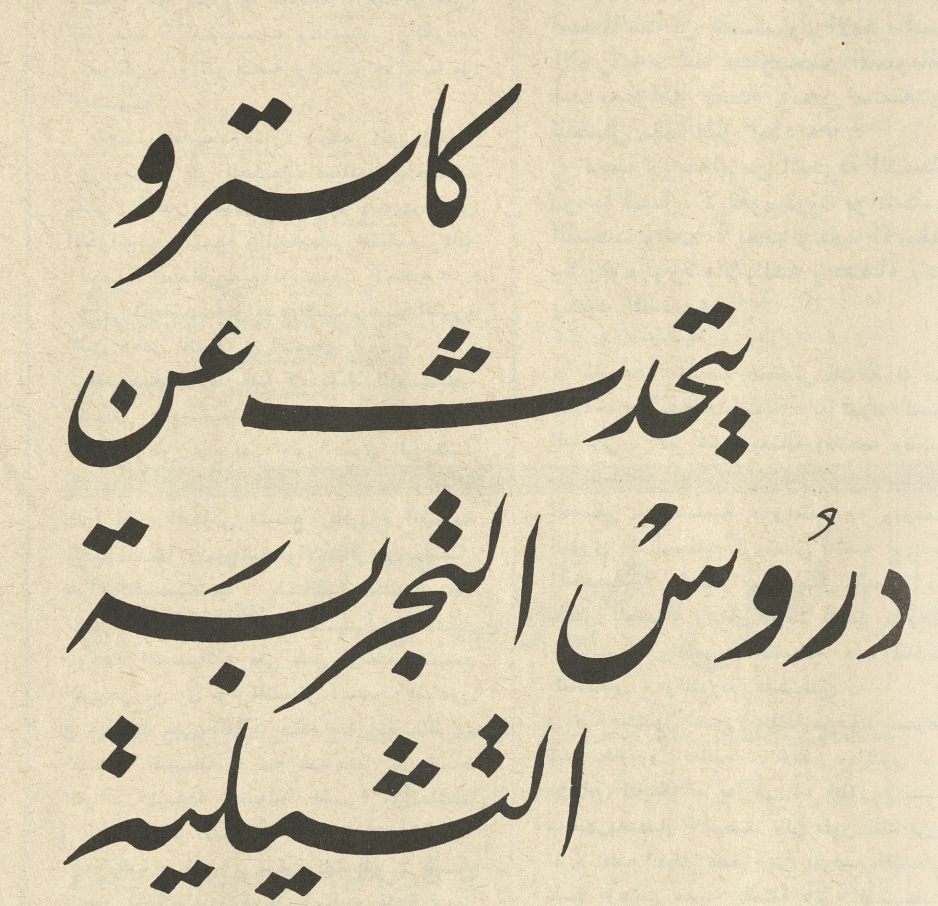
ان جملة الاسباب هذه اجتمعت كلها لتضع حدا للتغلغل الاسرائيلي في أفريقيا . ولا شك أن أزمة العلاقة بين اسرائيل وافريقيا لا تزال في البداية وسيتبعها الكثير من الخطوات المقبلة ، لانها كما قلنا محكومة سلفا بالتناقض الحاد . وفي هذا المجال لا بد من التشديد على عدة ملاحظات :

١ ـ ينبغي عدم وضع جميع الدول الافريقية التي قطعت علاقاتها باسرائيل على قدم المساواة ، بسبب تفاوت تأييد كل دولة افريقية لحركة التحرر الوطني العربية وحركة المقاومة الفلسطينية . فأثيوبيا لديها اسبابها «الخاصة» والمختلفة التي دفعتها أخيرا للقيام بهذه الخطوة ، منها خوف هيلاسلاسي من خسارة مركزه كرئيس لمنظمة الوحدة الافريقية ، وخوفه من خسارة اديس ابابا موقعها كمركز لهذه المنظمة المهمة ، ومحاولته كسب تأييد العرب له ضد ثورة اريتريا التي تلاقي دعما مباشرا من قوى التحرر الوطني العربية ، وخوفه من العزلة السياسية في أفريقيا بعدما شهدت القارة تيارا مناوئا لاسرائيل .

٢ ـ ينبغي عدم الاكتفاء بمجرد قطع العلاقات الدبلوماسية بل الالحاح المتواصل على زيادة وتكريس القطيعة الافريقية مع اسرائيل لتشمل كافة الجوانب الاقتصادية والعسكرية والثقافية وذلك بتشديد الدعم الكامل للشعوب الافريقية في نضالها ضد الامبريالية من أجل تحررها الوطني وتقدمها الاجتماعي .

٣ ـ ضرورة التعامل مع الدول الافريقية التي قطعت علاقاتها مع اسرائيل بطريقة تميز بين دول لا تزال تابعة للامبريالية وتريد طمس تناقضها مع الشعوب الافريقية والعربية تحت ستار قطع العلاقات مع اسرائيل وبين دول وطنية تعمل على الانفصال النهائي عن شبكة الرأسمالية العالمية وأدواتها الامبريالية الرئيسية والفرعية باتجاه تحرري واشتراكي.

ان تشديد النضال ضد اسرائيل والامبريالية هو المدخل الجدي لكسب شعوب العالم باتجاه قضايانا الوطنية والتحررية وفي الوقت نفسه الطريق الوحيد لعزل أسرائيل عن العالم وكشف طبيعتها العدوانية والتوسعية . وتجربة افريقية أفضل مثال على ذلك ...




فيديل كاسترو مع سلفادور الليندي اثناء زيارته لتشيلي .

في الذكرى الثالثة عشرة لتأسيس لجان الدفاع عن الثورة الكوبية . عقد في هافانا اجتماع شعبي حاشد ضم مليون شخص تحت شعار : التضامن مع شعب التشيلي وتكريم ذكرى الشهيد سلفادور الليندي . وقد ألقى فيدل كاسترو خطابا مطولا في الاجتماع المذكور تناول فيه تجربة حكم « الوحدة الشعبية » في التشيلي بالتقييم مشددا على الدروس التي ينبغي استخلاصها من هذه التجربة كدليل عمل للنضال الثوري في بلدان أمريكا اللاتينية . وتنشر « الحرية » فيما يلي مقتطفات من خطاب الرفيق كاسترو في هذه المناسبة :

ملامح التجربة التشيلية

... نوجه ذكرى لجان الدفاع عن الثورة هذه المرة لتكريم الرئيس الليندي وللتضامن مع شعب التشيلي . تواجد شعبنا في هذه الساحة أكثر من أية مرة اخرى معبرا بهذا الشكل عن تعلقه العميق بالرئيس الليندي ومبرهنا عن روحه الثورية الفائقة النظير ..

... لقد أيقظت صورة الرئيس الليندي والعملية الثورية التشيلية تعاطفا عميقا واهتماما واسعا في العالم قاطبة .

كانت التشيلي مسرحا لتجربة جديدة : فللمرة الاولى في التاريخ جرت محاولة لقيادة الثورة بالطريقة السلمية ، وبالوسائل «الشرعية» .. وقد حظيت التشيلي ، في جهدها هذا ، بتفهم ودعم كاملين ، لا من الحركة الشيوعية العالمية فحسب ، بل ايضا من كافة التجمعات ذات الاتجاهات السياسية المختلفة، وحتى التجمعات غير الماركسية ـ اللينينية .

قدم حزبنا ، وشعبنا ـ رغم اننا قمنا بالثورة بطريقة مختلفة ـ وكافة الشعوب الثورية في العالم الدعم الكامل للتشيلي . لم نتردد لحظة واحدة ، لاننا كنا نعلم انه يمكن في التشيلي الوصول الى انتصار انتخابي رغم كل موارد الامبريالية والطبقات الحاكمة ، ورغم كل الظروف المعادية . ولم نتردد عام ١٩٧٠ عن أن نعلن للملأ أننا نفهم وندعم الجهود التي يبذلها اليسار التشيلي للانتصار في الانتخابات.

وفي الواقع حدث الانتصار الانتخابي . وانتصر اليسار ، انتصرت الوحدة الشعبية ببرنامجها الاجتماعي والسياسي في الانتخابات .

وبالطبع لا يعني هذا الانتصار أن الثورة قد انتصرت ، الا أنه يعني أنه قد تم الوصول الى موقع قوة بواسطة الطرق الشرعية والسلمية .

أن المهمة التي كانت تنتظر الرئيس الليندي لم تكن سهلة . ففداة الانتخابات بدأ اليمين يتآمر لمنعه من تسلم الرئاسة . ودبرت الامبريالية وعملاؤها ـ الاستخبارات المركزية والشركات المتعددة الجنسيات ـ المؤامرات بغية منع سلفادور الليندي من ان يصبح رئيسا للجمهورية ، ووصلت هذه المؤامرات الى حد اغتيال قائد الجيش التشيلي .

وحتى الرئيس فراي ، المتعجرف والرجعي جدا ، لم يرضخ ولم يوافق على أن يصبح سلفادور الليندي رئيسا للجمهورية كما أراد المنتخبون . غير أن الليندي ، رغم كل هذه المؤامرات ، ورغم جهود الامبريالية ، تسلم رئاسة الجمهورية باسم الوحدة الشعبية .

ولكن ما هي المشاكل التي كان يجب عليه مواجهتها ؟ أنها ، أول الامر ، جهاز الدولة البورجوازي تماما ، ومن ثم القوات المسلحة التي تدعي عدم التعاطي بالسياسة ، واحترام الشرعية والمؤسسات الحيادية في الظاهر ضمن اطار العملية الثورية ، والبرلمان حيث تدافع أغلبية الاعضاء عن مصالح الطبقات الحاكمة ، ونظاما قضائيا مسخرا تماما لخدمة الرجعية قضائيا مسخراتماما لخدمة الرجعيين كان يجب على سلفادور الليندي أن يحكم ضمن هذه الصعوبات. بالاضافة الى ذلك ، كانت البلاد في حالة افلاس اقتصادي تام كما كان حجم الديون المترتبة على الدولة حوالي أربعة مليارات دولار .

هذا الدين الهائل هو من نتاج السياسة الامبريالية ، من نتاج تلاعب الولايات المتحدة التي حاولت تقديم صورة جميلة عن حكومة الديمقراطية المسيحية لتكبح انطلاقة الحركة الاجتماعية .

قدمت الولايات المتحدة لفراي قروضا هائلة طالما كان في الحكم .. ولم تكن هذه القروض موجهة لتطوير البلد ، بل لكي تسمح بشراء الكماليات ، والسيارات ، والات التلفزيون ، والبرادات، ولتقديم صورة عن التقدم والرفاهية في ظل حكم الديمقراطية المسيحية .

ورث الرئيس الليندي بلدا محملا بالديون ، بلدا زرعت فيه الامبريالية عاداتها وحاجاتها الاستهلاكية ، بلدا تملك فيه الاوليغارشية وسائل الاتصال العامة : الصحافة ، التلفزيون ، الراديو . رافق كل هذا انخفاض في سعر النحاس فهبط السعر من ٧٥ سانتافو الى ٤٨ سانتافو .

كان على حكومة الوحدة الشعبية أن تجابه كل هذه العقبات الاقتصادية في وقت كان عليها فيه أن تحل مشاكل شعبية ملحة وعاجلة ، باعتبار أن البلد مليء بالعاطلين عن العمل . لقد كان على الحكومة ليس فقط ان تضع حدا للبطالة ، بل ان تلبي الحاجات الملحة للشعب ، أيضا .

ما أن شرعت الحكومة في تطبيق الاصلاح الزراعي حتى انصرف الملاكون العقاريون والبورجوازيون الى تخريب الانتاج الزراعي . وقام ملاكو مراكز التوزيع ، والمستودعات ، والمحلات ، بكل شيء لاحتكار السلع وتخريب عمل حكومة الوحدة الشعبية .

ما أن أممت مشاريع النحاس ـ العائدة الى الاجانب الاميركيين الذين جنوا الملايين من جهد وعرق الشعب التشيلي ـ حتى أوقفت الامبريالية كافة القروض الممنوحة للحكومة التشيلية من قبل المنظمات العالمية، وبذلت جهدها لخنق الاقتصاد التشيلي .

هذه هي الصعوبات الهائلة التي كان على الرئيس الليندي أن يواجهها لحظة استلامه الحكم .

بالتواطؤ مع الامبريالية ، سعت الطبقات الرجعية والصحافة الرجعية ، والاحزاب السياسية البورجوازية ، وخاصة الحزب القومي والحزب الديمقراطي المسيحي ، بقيادة الزعماء الرجعيين ، وبكل الوسائل لعرقلة ادارة الرئيس الليندي . لم يدعوه يحكم عمليا، لقد كان الحكم مغلول اليدين ولم يكن يستطيع

النصرف .

كانت هذه السنوات الثلاث ، التي حاولت خلالها حكومة الوحدة الشعبية تحقيق برنامجها ، سنوات فعلية من الصراع ، من الصعوبات ، ومن القلق . هذا بدون الكلام عن القوات المسلحة التي كانت تدعي — وأكرر ذلك — أنها لا سياسية مؤيدة للمؤسسات .

تتالت أثناء هذه السنوات المؤامرات والمكائد. لقد تصرفت الطبقات الحاكمة وأحزابها كما كان متوقعا . واشتركت جمعيات الملاك ، والتجار ، وحتى المهنيين — هذا النوع نفسه من المهنيين الذين عرفناهم هنا ، والذين كانوا جميعا في خدمة الطبقات الحاكمة — في تخريب مبادرات حكومة الوحدة الشعبية : فجرى تنظيم اضرابات لا نهاية لها ، استطاعت أكثر من مرة أن تشل البلد .

بالاضافة الى ذلك ، لم تكف هذه الجمعيات عن دعوة القوات المسلحة لقلب حكومة الوحدة الشعبية .

كان الرئيس الليندي يقوم بمهام ولابه ضمن كل هذه المصاعب . وحاول ، في ظل هذه المصاعب عنها ، أن يكون مفيدا لشعبه . وقد نجح في ذلك مرات عديدة . وطيلة هذه السنوات الثلاث ، فهم الشعب التشيلي ، خاصة عماله وفلاحوه أن رئيس الجمهورية ليس ممثلا للاوليغارشية ولكبار الملاكين العقاريين وللبورجوازية ، بل هو ممثل للفقراء والشغيلة ، ممثل حقيقي للشعب الذي ناضل في سبيله رغم هول الصعوبات .

كان الرئيس الليندي يعرف الصعوبات ويتنبأ بالمخاطر : فلقد شاهد ولادة الفاشية ، وشاهد توالي المؤامرات ، وقد بقي أمام كل هذه القوى التي خلقتها وشجعتها الامبريالية ، حازما أمره على الدفاع حتى النهاية عن عملية تحويل بلده ...

لقد أصبنا في اهدائنا بندقيه الى الرئيس الليندي . اذ لم يسبق لبندقية أن عرفت أيد أكثر بطولة من أيدي هذا الرئيس الشرعي المنتخب من قبل شعبه . ولم يسبق لبندقية أن دافعت مثل هذه ، عن قضية الفقراء والعمال والفلاحين التشيليين . ولو استطاع كل عامل أو فلاح أن يمسك بندقية مثل هذه لما كان حدث هذا الانقلاب الفاشي .

هذا هو الدرس الكبير الذي يجب على الثوريين استنتاجه من احداث التشيلي ...

الطبيعة الطبقية للقوات المسلحة

... لقد استطاعت الاكثرية الفاشية بين كبار الضباط أن تحرك وتسبب استقالة الجنرالات الثلاثة . وللاسف ، تركت هذه الاستقالات الطريق أمام الفاشية حرة .

وهنا يجدر بنا أن نسجل هذه الوقائع . أن الاصل الطبقي لضباط القوات المسلحة في التشيلي هو أصل رجعي ، لانهم عملوا بدقة على أن ياتي الضباط من الطبقة الوسطى ومن القطاعات الاكثر ثراء في البلاد . بالاضافة الى عدم تمكن أبناء الطبقات الفقيرة من بلوغ هذه المناصب . ورغم ان غالبية الضباط فاشية ، وأنها تربت على روحية فاشية ورجعية فنحن أكيدون من أن بعض ضباط القوات المسلحة التشيلية سيعون الدور المخزي والمجرم الذي قام به وفرضه على القوات المسلحة التشيلية الضباط الفاشيون وسينضمون ، ذات يوم ، الى الشعب في صراعه ضد الفاشية .

لقد اساءت القوات المسلحة التشيلية بهذا الانقلاب الى مستقبلها الى الابد . وكشفت عن وجهها الفعلي ، عن « عدم تسييسها » وعن « احترامها للمؤسسات » . لقد بقيت غير مسيسة طالما كانت مصالح الطبقات الحاكمة غير مهددة . ولكن ما أن لاحظت أن مصالح هذه الطبقات باتت مهددة حتى تخلصت من « عدم تسييسها » المزعوم ، وضربت عرض الحائط باحترامها للمؤسسات ، وانخرطت في صف الرجعيين والمستغلين : لقد انحازت ضد الشعب .

واليوم ، تفصل هوة لا يمكن عبورها بين الشعب التشيلي ، أي بين افضل عناصره — عماله ، فلاحيه ، شبيبته المناضلة — وبين القوات المسلحة التشيلية .

يوجد بين القوات المسلحة الفاشية وبين الشعب التشيلي دم سلفادور الليندي والرجال الذين ماتوا الى جانبه يجب ان نؤكد عاليا وبلا خوف ، أن على الشعب ان يناضل ضد الفاشية ولسوف يناضل ضدها .

ولكن ليست آراء الزمرة العسكرية فاشية وحدها ، فسلوكها ايضا فاشي . تتكلم وكالات الانباء عن اعدامات بالجملة للعمال ، عن قصف الجامعات ، عن الاوامر الفورية ، عن مراكز السجن ، وعن الاعمال الوحشية والارهاب ضد الجماهير والشعب . وتعلمنا نشرات الانباء انهم اعلنوا لا شرعية الاحزاب السياسية ، وأنهم حلوا تنظيمات الطبقة العاملة ، وتحدثنا هذه النشرات عن التهجمات والجرائم المتنوعة التي ارتكبوها ضد الشعب .

ولا يكتفي الفاشيون بالقتل والاعدام ، بل ينهبون ويسرقون ما تصل أيديهم اليه أثناء الملاحقات التي يقومون بها في القرى والجامعات ومنازل الثوريين . انهم يتصرفون كمجرمين فعليين متعطشين للمال والدم ..

كنا نرى مخاطر الفاشية بوضوح

لقد استطعنا أن نرى أثناء زيارتنا للتشيلي صعود الفاشية في وجه الحركة الثورية . وقد أكدنا قبل مغادرتنا الاراضي التشيلية في ٢ كانون الاول ١٩٧١ ما يلي :

« لقد تعلمنا شيئا اخر ، واتيح لنا أن نلاحظ قانونا تاريخيا آخر : لقد رأينا الفاشية وهي تعمل . ولاحظنا أيضا ظاهرة معاصرة : يدفع اليأس الرجعيين والمستغلين الى اللجوء للقوة وللتصرف بالطريقة الاكثر قساوة ووحشية .

« تعرفون جميعا تاريخ الفاشية ، كيف ظهرت وتطورت في بلدان مختلفة . وتعرفون ايضا ان أصحاب الامتيازات والمستغلين لا يتورعون عن تدمير مؤسساتهم الخاصة التي أوجدوها لحماية سيطرتهم الطبقية .

انهم يخرجون شرعية ، ودستورا ، وبرلمانا . عندما أقول يخرجون دستورا أعني دستورا بورجوازيا ، لان الثورات الاشتراكية تفرض دساتيرها الخاصة وأشكالها الديمقراطية الخاصة .

ماذا يفعل المستغلون عندما لا تعود مؤسساتهم الخاصة ضمانة لسيطرتهم ؟ ماذا تكون ردة فعلهم عندما لا تعود الالة التي استخدموها عبر التاريخ للحفاظ على سيطرتهم ، نافعة ؟ [illegible]

تلجأ الفاشية [illegible] الى العنف ، وهي [illegible]

ان ما [illegible] الذي حصل [illegible] التشيلي ..

لقد [illegible]

ويوم الانقلاب ، يوم ١١ أيلول بالضبط ، كانت البواخر الحربية الامريكية الشمالية موجودة امام شواطئ [illegible] البحرية [illegible] مع البحرية [illegible] البواخر [illegible] ساعات [illegible]

دروس ثمينة من تجربة التشيلي

يجب علينا [illegible] النتائج [illegible] الامبريالية [illegible] بمعاونة [illegible] بوليفيا [illegible] انقلاب [illegible]

منذ عشرة [illegible]

والامبريالية تستخدمان وسائل اخرى للدفاع عن النفس : كانا يستخدمان البرلمان ، والدساتير البورجوازية . وكانت الاوروغواى والتشيلي يعتبران نموذجين للشرعية ، وللبلدان الدستورية . الا أن البورجوازية نفسها ، والامبريالية نفسها ، دمرتا الدساتير والاشكال الديمقراطية البورجوازية في الاوروغواي والتشيلي. وأصبحت هذه البلدان مع البرازيل ، جزءا من مجموعة البلدان الرجعية الخادمة للامبريالية في أمريكا الجنوبية ...

ليست الثورة الكوبية قابلة للتدمير وذلك لانها لم تستعمل حلولا وسطية، ولانها اعتمدت تحديدات كاملة. ولذلك استطاعت أن تقاوم الامبريالية الاميركية. اننا نحارب ضد الامبريالية منذ سنوات عديدة ونحن مستعدون للنضال مهما طال أمده ..

يجب أن نتعلم من التجربة التشيلية درسا ثمينا : لا تقوم ثورة بواسطة الشعب وحده ، يجب وجود الاسلحة ولا تقوم ثورة بالاسلحة وحدها، يجب وجود الشعب .

أما بصدد الشعب التشيلي فلا شك لدينا انه سيناضل ضد الفاشية . اننا نعرف الشعب التشيلي . لقد التقينا بعماله وفلاحيه وطلابه، ولن نستطيع اطلاقا أن ننسى روح شعب التشيلي ، وحماسه ، ووطنيته ، وموقفه الثوري. لا نستطيع أن ننسى فلاحيه ، وعمال المناجم فيه ، اعتبارا من مضيق ماجيلان حتى شمال البلاد ، وعمال مناجم الفحم ، وعمال المصانع ، والشبيبة التشيلية ، والمناضلين التشيليين ، والثوريين التشيليين .

اننا متأكدون بصورة مطلقة من أنهم سيعرفون كيف يحاربون الفاشيه . ونحن متأكدون تماما من أن النضال قد بدأ في ١١ أيلول وأنه سينتهي بانتصار الشعب. ولن يكون ذلك فورا. اذ لا يجب انتظار معجزة من الوضع التشيلي. لقد وجهت ضربة قاسية الى الشعب ، ويجب على الاحزاب والتنظيمات أن تستعيد أنفاسها . ما من شك في أن نضال الشعب التشيلي سيكون طويلا . وما من شك في أن الثوريين التشيليين سيردون ، وسينتظمون ويحاربون الفاشية .

ويعرف الثوريون التشيليون انه ما من طريق اخر غير النضال المسلح الثوري .

لقد جرب الثوريون الطريق الانتخابي ، والطريق السلمي ، الا أن الامبرياليين والرجعيين غيروا قواعد اللعبة . لقد دمروا الدستور ، والقوانين ، والبرلمان دمروا كل شيء، ولن يستطيعوا الخروج من كل هذا لن يستطيعوا ان يحكموا التشيلي بالقوة ، لن يستطيعوا أن يحكموها الا بواسطة المؤسسات الفاشية ، وان لكل ذلك حدودا .

يؤكد الفاشيون حاليا أنهم سيعيدون ضبط واحياء الاقتصاد . ان لديهم أشياء سخيفة . لقد استنجدوا بنساء الكولونيلات والجنرالات ليقدمن بعض الحلى كتبرع من أجل رفع مستوى الاقتصاد التشيلي . من يا ترى سيصدق هذه القصة التي تجعل الانسان « ينام واقفا » ؟ اننا نعرف جميعا أن الفاشيين يريدون تطوير الاقتصاد الرأسمالي والبورجوازي في التشيلي على حساب العمال التشيليين . ونعرف أيضا أنهم لن يطوروا الاقتصاد بواسطة حلى ومجوهرات البورجوازيات البدينات بل بفضل دم وعرق العمال التشيليين .

ستقدم الامبريالية بلا شك قروضا للفاشيين عبر البنك الدولي والمؤسسات الاخرى، وسوف تسلحهم تسليحا جيدا. وهم يقولون أن «النظام يسود البلاد » . وكلنا يتذكر يوم ١٠ اذار ، بعد ١٠ آذار « ساد النظام » في بلادنا ولكن الى أمد قصير . وكلنا يعرف أن ١٠ اذار قد عجل في الثورة الكوبية ، كما أننا نعرف كلنا أن ١١ أيلول سيعجل في الثورة التشيلية ويجعلها أكثر جذرية ...

● "لاتقوم ثورة بواسطة الشعب وحده .. ينبغي وجود السلاح ولاتقوم ثورة بالسلاح وحده .. ينبغي وجود الشعب"

● "لواستطاع كل عامل أو فلاح أن يمسك بندقية مثل التي أهديناها الى الرئيس الليندي .. لماكان حدث هذا الانقلاب الفاشي"

بقية جولة الأسبوع

العادلة المشروعة في تحرير وطنه وتقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه . ورفض قرار وقف اطلاق النار عملا بموجب قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ .

٤ — النضال لاحباط محاولات الرجعية الاردنية وأية أطراف فلسطينية مشبوهة وعميلة ادعاء حق تمثيل الشعب الفلسطيني والتصرف بقضيته الوطنية وحقوقه التاريخية .

٥ — أن حركة المقاومة الفلسطينية هي الممثل الوطني والشرعي الوحيد لشعب فلسطين في اطار المحافظة على كامل الحقوق التاريخية لهذا الشعب وأهداف النضال العربي ولهذا فان الطرفين يناشدان القوى الثورية والوطنية العربية والقوى الصديقة في العالم متابعة النضال والتحالف مع حركة المقاومة الممثلة الشرعية لشعب فلسطين ، والعمل لتعزيز كفاح الثورة الفلسطينية على طريق تحرير التراب الوطني الفلسطيني وتمكين شعب فلسطين في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه ..

٦ — النضال لردع أية محاولة رجعية أردنية أو عربية بالتصرف بالقضية الفلسطينية وفرض الحلول الاميركية — الصهيونية التصفوية مثل مشروع المملكة العربية المتحدة أو غيرها. فلشعب فلسطين وحده الحق في تقرير مصيره بدون أية وصاية عليه ولثورته الحق في متابعة الكفاح لتحرير التراب الفلسطيني وحمايه كامل الحقوق التاريخية والمباشرة لشعب فلسطين ..

عاشت الثورة العربية

وعاشت الثورة الفلسطينية

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

حزب البعث العربي الاشتراكي

ماذا فعل الرجعيّون في الحرب ؟

● سلطات مسقط تتباحث مع السفير البريطاني عما يمكن ان تفعله ! ولم تتخذ اي اجراء ضد شركة شل الهولندية .

● المخابرات الأردنية في اتحاد الامارات تهدد المواطنين بالامتناع عن القيام بأي نشاط !

● حكومة البحرين تدعو الى مؤتمر للاستثمارات الأجنبية وخاصة الاميركية !

الحكومات الرجعية في المنطقة العربية استغلت فترة المعارك الاخيرة التي خاضتها الامة العربية ابشع استغلال . فمن جهة كانت تطلق التصريح تلو التصريح حول المعارك المصرية والمشاركة .. الخ . ولكي تبرىء ذمتها كانت ترسل بضعة اكياس من الدواء زائد مبالغ رمزية من المال وهو جزء بسيط من المبالغ الضخمة التي تكدس في البنوك او تهدر على وسائل الترفيه الضخمة .

ومن الجهة الاخرى كانت تمارس اقذر الاساليب داخليا ، لقمع اي تحرك شعبي كان يطالب بالمشاركة الحقيقية لتوظيف كل امكانيات الشعب في الحرب المصرية .

ولقد كان الجانب الاخر للمعركة اي غير جانب التصريحات والبيانات التي تصدر من القصور .. كانت عملية قمع واسعة تجري في المنطقة حيث نجد ان ملك المغرب قد اصدر حكما بالاعدام على ١٥ مناضلا مغربيا .. اما في منطقة عمان والخليج فصورة القمع والارهاب قد اتخذت لها عدة أشكال .

ففي السلطنة لم تعلن حكومة مسقط عن نفسها الا من خلال الاعلانات التي نشرتها في الصحف حول ارسال بعثة طبية الى الجبهات العربية ..

بل نجد انه خلال الحرب الاخيرة تكشف موقف السلطات العميلة ومسقط تجاه القضية العربية الكبرى حيث لم تسهم السلطنة باي شيء للمجهود الحربي واكتفت بتشكيل لجنة! لجمع التبرعات من المواطنين! وخصم رواتب الموظفين ! دون ان تكلف نفسها الاسهام الحقيقي بمصادرة حصة الشركات التي تتعاون مع اسرائيل .

واثناء الحرب ذهب وفد عماني الى الرياض ليتفاوض مع المسؤولين السعوديين في الموقف الذي يجب أن يتخذه حكام مسقط من هذه الازمة

ومن الجدير بالذكر ان سلطات مسقط قد اعلنت في الايام الاولى للحرب وبوقاحة انها تباحثت مع السفير البريطاني حول الخطوات التي يجب ان تقوم بها لمواجهة التطورات العربية

وبالنسبة للنفط .. فان حكومة مسقط لم تتخذ اية اجراءات من شأنها تطبيق قرارات وزراء النفط العرب بتخفيض الانتاج . كما لم تتخذ اية اجراءات بشأن شركة نفط عمان التي تسيطر عليها شركة « شل » الهولندية البريطانية . ومن المعروف ان هولندا قد اتخذت موقفا متحيزا من الحرب العربية — الاسرائيلية مما دفع ببعض الدول العربية المتحررة من السيطرة الاجنبية الى تأميم حصة شركة شل في الشركات العاملة في اراضيها كما جرى في العراق .

بل العكس من ذلك .. فان كل من حكومات مسقط والحكومات الرجعية الاخرى على ساحل عمان والخليج والتي ارعبتها الحرب العادلة التي خاضها العرب .. لم تتخذ اية خطوات للاسهام في المعركة المصرية بل بالعكس انتهزت هذه الفرصة لضرب الجماهير ومواصلة القصف اليومي للطيران البريطاني على المناطق المحررة في الاقليم الجنوبي .

اما في ساحل عمان .. في ابوظبي .. ودبي .. ورأس الخيمة ففي خلال المعارك الاخيرة قامت المخابرات الاردنية في الاتحاد المزيف بارسال التهديدات المشددة الى كافة العناصر الوطنية للامتناع عن القيام باية مظاهرات او احتجاجات او القيام بأي عمل جماهيري .

كذلك فلقد تأكدت الاخبار بأن سلطات دبي قد سهلت مرور المتطوعين الى اسرائيل في الطائرات الاسترالية (كانتاس) والتي تمر عبر دبي الى اسرائيل ولم تتخذ هذه الحكومة اية اجراءات ضد هذه الشركات .. ولقد كان من المعروف أن جريدة «المحرر» اللبنانية قد اشارت قبل حوالي ٣ اشهر الى ان الطائرات المتجهة الى اسرائيل تمر عبر مطارات مسقط ودبي والبحرين .

اما في البحرين فهي الاخرى منورطة في فضيحة «مرور» المتطوعين والقادمين بالطائرات من استراليا وجنوب شرق اسيا الى اسرائيل .. واستنفار القاعدة الامريكية في البحرين ووضعها في حالة التأهب . مما ادى بالجماهير في البحرين الى ان تخرج في مظاهرات متتالية تطالب باغلاق القاعدة الاميركية وعدم السماح بمرور متطوعين .. وكادت تتطور الامور لولا ان سارعت حكومة البحرين الرجعية الى اصدار بيان تكذب فيه مرور المتطوعين ... وتعلن من الجهة الاخرى عن «فسخ» الاتفاقية حول القاعدة مع اميركا !! بعد ان كانت تنفي وجود مثل هذه الاتفاقية !!

والادهى من ذلك خصوصا في الوقت الذي تطالب فيه الجماهير العربية الى مقاطعة الدول الامبريالية او بالضغط عليها بشتى الوسائل لتكف عن مساعدتها للكيان الصهيوني

... نجد ان حكومة البحرين تدعو الى مؤتمر للاستثمارات في الفترة ما بين ١٠ الى ١٢ نوفمبر ٧٣ ويشترك في هذا المؤتمر كبار الشركات ورجال الاعمال من الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا واليابان والمانيا وكندا للتباحث في امور الاستثمارات مع منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي بشكل خاص .

كما دعى الى المؤتمر ممثلون عن السعودية والكويت وامارات الخليج والاردن ولبنان وكبار رجال المال العالميين !!

وبينما الشعوب العربية توجه الضربات الى العدو الحقيقي الا وهي الامبريالية الاميركية تقوم محطة التلفزيون الاميركي في البحرين تحت سمع وبصر الحكومة باظهار الممثل الصهيوني (سامي ديفيز) على شاشات التلفزيون ليتكلم باسهاب عن رحلته الى اسرائيل والانجازات الكبيرة التي حققتها اسرائيل في الميادين السياسية والعسكرية .

اذاعة خاصة للثورة

اعلنت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي عن افتتاح الثورة لاذاعتها الخاصة ، باسم « اذاعة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي » . وقد قال بيان الجبهة :

« التزاما من الجبهة الشعبية بمبدأ خط الجماهير وتتويجا لسياسة ثورة التاسع من يونيو المجيدة في تقديم كافة امكانيات الثورة وقدراتها لهذه الجماهير المسحوقة والمضطهدة من قبل المستعمرين والرجعيين والخونة وايمانا منها بحق هذه الجماهير في معرفة الحقيقة كل الحقيقة عن ثورتها ووطنها وضرورة فضح كافة المخططات الامبريالية والرجعية التي تحاك ضد وطننا وشعبنا ومن اجل ان يكون للثورة صوتها الاعلامي المسموع لكل الجماهير في وطننا الغالي لمواجهة اعلام المستعمرين والرجعيين والخونة فقد حرصت الثورة على تدعيم مؤسساتها الاعلامية ورفع مستواها ليصل صوت الثورة الى كل بيت والى كل قرية والى كل مدينة في وطننا الحبيب.

واليوم نزف الى جماهير شعبنا المناضلة والبطلة والتي قدمت المئات من الشهداء والجرحى على طريق حربها الشعبية العادلة وواجهت العدوان البريطاني والايراني والتدخل الاجنبي المتعدد الاطراف على وطنها وواصلت حربها الشعبية طيلة السنوات التسع الماضية نزف الى هذه الجماهير والى ابطال جيش التحرير الشعبي والميليشيا الشعبية نبا افتتاح الثورة لاذاعتها الخاصة «اذاعة الثورة صوت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» ، حيث يبدأ الارسال من يوم ٣ — ١١ — ٧٣ ، من الساعة الخامسة وخمسة واربعين دقيقة الى الساعة السابعة والربع من مساء كل يوم « بتوقيت عدن » وسيواصل مكتب الجبهة الشعبية في عدن بث برنامجه الخاص من اذاعة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من عدن كالمعتاد .

ان الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي اذ تزف هذا النبا الى جماهيرنا المناضلة والصامدة تعاهدها على مواصلة النضال على جميع المستويات السياسية والعسكرية والاعلامية والاجتماعية لمواجهة كافة المخططات الامبريالية والرجعية وتصعيد الحرب العادلة ضد اعداء الشعب على كافة المستويات حتى ينتصر شعبنا ويحقق اهدافه الوطنية والديمقراطية في اقامة حكم وطني ديمقراطي شعبي على أرضه .

السعودية تحشد قواتها على حدود اليمن الديمقراطية وتواصل عملياتها التخريبية

استغلت السعودية الانشغال بحرب تشرين لتغطية تآمرها على اليمن الديمقراطية . فخلال الحرب ، حشدت قوى كبيرة على حدود المحافظتين الخامسة والسادسة ، وخاصة قرب منطقة ثمود حيث يجري التنقيب عن النفط . وقد سحبت السعودية قسما من مرتزقتها العاملين في شمال اليمن لتدعيم هذا الحشد .

وفي ايام عطلة عيد الفطر ، ارسلت السعودية عدة فرق تخريب ضد منشآت النفط . لكن قوات الجيش والميليشيا ردتها على اعقابها وتمكنت من قتل وجرح واسر احدى هذه الوحدات ، وتفكيك الوحدة الثانية (المكونة من الاخوان المسلمين) التي اضطر افرادها الى التخلي عن سلاحهم ومحاولة الاختباء في القرى . وما زالت قوات الميليشيا تتعقبهم وقد تمكنت من اعتقال البعض منهم .

القبول بالسيطرة الامريكية هو مفتاح كل التنازلات أمام اسرائيل

مع كل تنازل جديد يفرضه التصلب الاسرائيلي على الخطة السياسية المصرية — وفي كل يوم يسجل واضعو هذه الخطة تنازلا جديدا — تتعاظم الحاجة الى اعادة تحديد ما يمكن اعتباره « الخطيئة الاصلية » في سياسة النظام المصري تجاه قضايا الصراع العربي الصهيوني والتي منها نبعت وسوف تنبع كل التنازلات المتسارعة باتجاه تسوية تحكمها الشروط الاسرائيلية في النهاية .

ان ما يجري الان على الكيلومتر « ١٠١ » ليس الا نتيجة لسياسة عاجزة اولا عن ان ترى العلاقة بين اسرائيل والولايات المتحدة على حقيقتها ، وعاجزة ثانيا عن ان تتخذ في التناقض الرئيسي بين الشعوب العربية والامبريالية الامريكية موقع العداء لامريكا لتخوض من عليه صراعا ، هو وحده المجدي ، ضد الغزوة الصهيونية .

هنا ، في الموقف من الولايات المتحدة ، يكمن التنازل الاكبر ومفتاح كل التراجعات التي يجري فرضها الآن امرا واقعا على الجماهير العربية . لقد كانت سياسة النظام المصري في مواجهة الحلف الامريكي الاسرائيلي محكومة — قبل حرب تشرين الاخيرة — بجملة ثوابت قد تكون استعادتها الان من قبيل التكرار لكن التذكير بها يشكل الوسيلة الوحيدة لفهم ما جرى في الحرب وما يجري منذ وقف اطلاق النار :

١ — كان واضحا ان النظام المصري لا يرى في الولايات المتحدة سوى مجرد « دولة كبرى » تخطىء أحيانا الطريق الى مصالحها الفعلية (وهو ما يميز سياستها في المنطقة العربية) لذا ينبغي بذل الجهود من اجل « اعادة الوعي اليها » كي تصحح « علاقتها » بالشعوب العربية ! هذه النظرة الى الولايات المتحدة والتي تسقط من الحساب طبيعتها كقوة امبريالية ، بل وكزعيمة للامبريالية العالمية تنطلق في عدائها للشعوب العربية من ادراك دقيق لمصالحها الفعلية في قهر ونهب واستغلال هذه الشعوب وليس من خطأ في الحسابات يمكن تصحيحه كما يحاول الايحاء بذلك منظرو البورجوازية واليمين العربي — هذه النظرة الى الولايات المتحدة لم تكن وليدة سوء تقدير سياسي من جانب النظام المصري بل كانت تعكس اساسا مصالح الطبقة البورجوازية المسيطرة عليه والموقع الذي يمكن أن ترى منه « الوضع الدولي » . ذلك ان الانفتاح على الامبريالية الامريكية كان ، بالنسبة للطبقة المذكورة ، مخرجها الوحيد من الازمة الاقتصادية السياسية التي بدأت تعانيها خلال السنوات الاخيرة وهي تحاول احكام سيطرتها على المجتمع المصري . وذلك هو ما يكشف السياق العام للاجراءات التي توالت في مصر منذ عام ١٩٧٠ حتى الحرب الاخيرة : من تصفية الارث الوطني الناصري ، الى فتح البلاد أمام الرساميل الامريكية ، مرورا بضرب العلاقة مع الاتحاد السوفياتي ثمنا لمد جسور سياسية جديدة مع واشنطن .

٢ — ان نظرة تطمس على هذا النحو الطبيعة الامبريالية الفعلية للولايات المتحدة ، لا بد ان تنتهي بالنتيجة الى تزوير العلاقة الحقيقية القائمة بين هذه الاخيرة وبين اسرائيل . هكذا لم ير النظام المصري — وهو لا يستطيع ان يرى — في العلاقة الاسرائيلية الامريكية سوى علاقة خضوع من جانب دولة كبرى لنفوذ وتأثير الصهيونية في داخلها . أما الدور الذي تؤديه اسرائيل كوكيل محلي للامبريالية الامريكية والذي يشكل ركيزة وجودها واستمرارها ، ويضعها ككيان عنصري مؤسس على الاغتصاب في خدمة الولايات المتحدة أداة تضرب بها مطامح الشعوب العربية نحو التحرر الوطني والوحدة القومية والتقدم الاجتماعي ، اما ذلك كله فهو مما لا تستطيع البورجوازية المصرية الحاكمة ان تراه أو تتصدى للعدو الصهيوني انطلاقا منه .

من هنا فان برنامج النظام المصري لمواجهة اسرائيل كان ينطوي في الاساس على عوامل فشله في تحقيق انتصار فعلي عليها . ذلك انه كان يتجاهل الشرط الحقيقي لاية مواجهة ناجحة ، وهو ان ايقاع الهزيمة بالوكيل الامبريالي المحلي الذي هو اسرائيل لا يمكن ان يتم الا على قاعدة ايقاع الهزيمة بالامبريالية — الاصل التي تقاتلها الشعوب العربية وهي الولايات المتحدة .

٣ — هذا الموقع الذي تعامل النظام المصري انطلاقا منه مع قضية الصراع العربي الصهيوني ، كان أساسا للخلاصة التي حكمت سياسته حتى قيام حرب تشرين : « ليس بيننا وبين الولايات المتحدة مشكلة .. مشكلتنا الوحيدة معها هي انحيازها لاسرائيل » ... وعن هذه الخلاصة انبثقت كل الشعارات التي تداولتها البورجوازية المصرية طويلا : « مفتاح الحل في يد أميركا » .. « ينبغي النضال لتحييد امريكا » .. « لا بد من العمل على كسب امريكا الى جانب الحق العربي » ! وفي ظل تلك الشعارات بذلت السياسة المصرية على امتداد ثلاث سنوات كل ما تستطيع من تنازلات استدرارا لعطف آمريكا ودفعا لها كي تمارس ضغطا — اي ضغط — على اسرائيل « يقنعها بالانسحاب » !

ثوابت السياسة المصرية ... والحرب

هذه الثوابت التي حكمت السياسة المصرية حتى حرب تشرين ، هي ما نشهد اليوم نتائجه تنازلات متسارعة لا يلخص ما يجري عند الكيلومتر ١٠١ ، على فداحته ، كل نتائجها .

لقد تحكمت النظرة الى الولايات المتحدة « كدولة كبرى ينبغي التأثير في مواقفها » وليس كعدو امبريالي تتوجب مقاتلته ، بقرار الحرب التي اندلعت في السادس من تشرين . فاذا بها حرب محدودة أصلا بحدود استدرار اهتمام الولايات المتحدة « بمشكلة الشرق الاوسط » واغرائها بالاشراف على تسوية لا تثبت مواقع نفوذها الراهنة في العالم العربي فحسب ، بل وتعيد لها ايضا ما خسرته في مرحلة النهوض الوطني العربي الواسع من مواقع اهمها مصر بالذات !

ولقد كانت النظرة ذاتها الى الولايات المتحدة اساسا لقرار وقف اطلاق النار . فلم يستطع ، ولا يستطيع ، أحد أن يدعي نقصا في السلاح اللازم لمتابعة الحرب . ولم يستطع ، ولا يستطيع ، أحد أن يتذرع « بالوفاق الدولي » كسبب لاجهاض المعركة بعد اسبوعين فقط من قيامها . لماذا توقف اطلاق النار اذن ؟ كان جواب السادات في ما نقله هيكل عن لسانه وما صرح به بعد ذلك بالفاظ مختلفة لكنها تحمل المعنى ذاته ، كان جوابه واضحا تماما ومعبرا عن الواقع تماما : « لقد اكتشفت في اليوم الحادي عشر أن أمريكا متدخلة في الحرب .. وأنا لا أريد مقاتلة أمريكا » !

هكذا ، عندما دقت ساعة الحقيقة وظهر واضحا أن للحرب الطويلة المدى مع اسرائيل شرطا أوليا لا تقوم بدونه وهو الاستعداد لمقاتلة أمريكا ، لم يتردد النظام المصري في الاختيار فاوقف الحرب كي لا تضطر أمريكا الى « فقدان اهتمامها بمشكلة الشرق الاوسط » ، وهو الاهتمام الذي دفعنا من أجل اثارته ثمنا غاليا ، دفعنا حرب تشرين !! ومنذ ان توقف اطلاق النار ، وثمار الاهتمام الامريكي بمشكلة المنطقة تتساقط على الشعوب العربية تنازلا أثر تنازل : من أعادة الصلات الديبلوماسية مع الولايات المتحدة التي أتت تتوج اتجاه البورجوازية المصرية النامي نحو تجديد انخراطها في شبكة العلاقات الامبريالية ، الى اتفاقية النقاط الستة ، الى المفاوضات العسكرية المباشرة عند الكيلومتر «١٠١» ، وأخيرا الى مواجهة التصلب الاسرائيلي الذي اتخذ من الضفة الغربية لقناة السويس مسرحا لعملياته اليومية بسياسة متخبطة تقبل اليوم ما كانت ترفضه بالامس وتمضي مع رحلة التنازلات الى ما لا نهاية !

لقد رفع النظام المصري طويلا شعار :«مفتاح الحل بيد أمريكا » ، وها هو التطبيق الفعلي للشعار المذكور يفضح جوهره ليثبت أن مفتاح كل التنازلات هو الموقف الذي يرفض مقاتلة امريكا !

مواقف الرفض المزيف

اذا كانت الجماهير العربية تواجه ما يجري الان تطبيقا للخطة السياسية المصرية من تنازلات متسارعة نحو القبول بتسوية استسلامية ، برفض تتسع دائرته يوما بعد يوم ، فان الموقع الذي ينطلق منه هذا الرفض قد بات متحررا من كل التباس : انه الموقع الذي تدفعه المصالح الوطنية الجذرية التي يحملها الى ان يرى في استمرار وتصعيد النضال ضد الامبريالية الامريكية المدخل الوحيد المجدي لقتال طويل الامد مع اسرائيل ولاحباط جميع التسويات التي تستهدف قهر ارادة الشعوب العربية .

ان الموقف من الامبريالية الامريكية كان وما يزال الحد الجوهري الفاصل بين جميع السياسات وكل البرامج التي تدعي التصدي لاسرائيل . لذا تبدو محاولات التضليل التي تتعرض لها الجماهير العربية اليوم على يد من يمارسون «رفضا» شكليا ومزيفا لمنطق التنازلات أمام اسرائيل ، تبدو هذه المحاولات قصيرة النفس ومعرضة للانكشاف بسرعة .

ومن نماذج هذا « الرفض » الذي لم تعد بواعثه تنطلي على أحد ما تردده انظمة رجعية معروفة — كالنظام السعودي مثلا — من انها لن ترضى بغير القدس بديلا وهي تتشوق لتحرير فلسطين بكاملها !! ان نظاما يشكل أكبر ركيزة للنفوذ الامريكي في المنطقة العربية كنظام حكام الرياض ، لن يستطيع مهما تأججت حرارة عواطفه تجاه القدس أن يقنع الجماهير العربية أنه من أنصار الحرب الطويلة المدى مع اسرائيل ، اي مع الوكيل المحلي للامبريالية الامريكية التي تبسط نفوذها على مجمل الجزيرة العربية بنعمة النظام السعودي الملكي وبفضل أدوات القمع التي يلهب بسياطها ظهر الحركة الوطنية في المنطقة منذ سنين طويلة !

ومن نماذج هذا «الرفض» أيضا ما تحمله التهويمات «القومية» العاطفية من أحلام يقظة تجعل قضية فلسطين معلقة في الهواء وتتصور الحرب مع اسرائيل ميدان قتال معزولا تماما عن المعركة الاصلية مع الامبريالية .وهو ما جسدته برقية القذافي الى السادات في الاسبوع الماضي على أوضح صورة . فالرئيس الليبي يرفض وقف اطلاق النار ويطالب باستئناف القتال مع اسرائيل ثم يستدرك مخاطبا السادات : « ... انا أختلف مع الاخرين الذين يستنكرون تحركك السياسي الحر ... ويعيبون عليك اعادة العلاقات الديبلوماسية مع اميركا أو غيرها .. او زيارة كيسنجر لانني لا أفرق حتى في الاسم بين كيسنجر وكوسيجين».

ان من لا يفرق بين كيسنجر وكوسيجين ، ولا يستطيع أن يرى في الانفتاح المصري على الامبريالية الامريكية السبب الحقيقي لايقاف اطلاق النار ... وأن من يقبل بجوهر الخطة السياسية المصرية التي ينعتها بالاستسلام وهو استدعاء النفوذ الامريكي الى مصر « لمقاتلة » اسرائيل بواسطته ! ... ان من تغيب عنه حقائق بهذا الحجم تصبح كلماته عن استئناف القتال والحرب الطويلة مع اسرائيل مجرد كلمات بينها وبين « فلسطين العزيزة » أكثر من مجرد الصحراء !

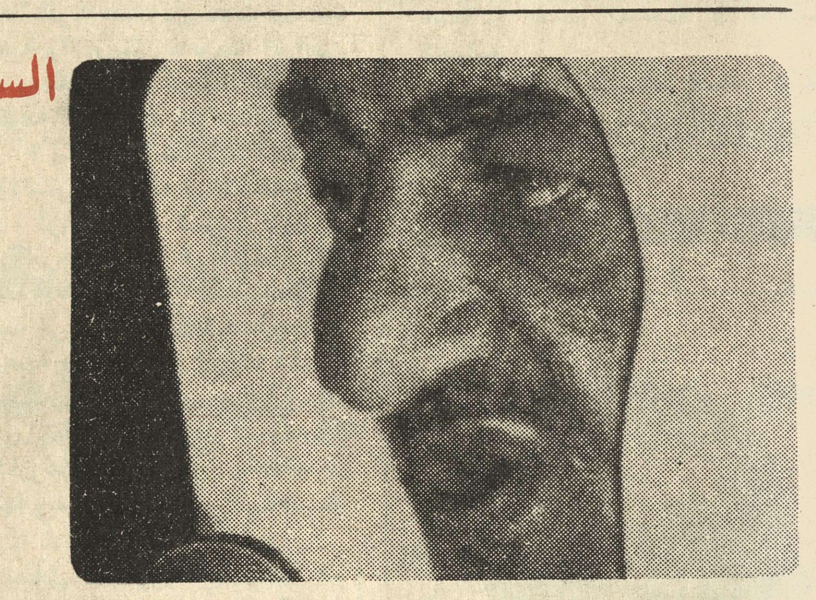
الحرية
اسبوعية سياسية عربية

بيروت - الاثنين ٢٦/١١/١٩٧٣ - العدد ٦٤٧ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل

في هذا العدد :

"حروب" الرجعيات العربية الثلاث

السعودية



"حرب" تحسين شروط التبعية لأمريكا

الاردن

"حرب" اقتناص تمثيل الشعب الفلسطيني

المغرب



"حرب" الابادة ضد الوطنيين وانصار المقاومة الفلسطينية ..